الأمم المتحدة

A/C.3/53/SR.41

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

12 April 1999
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٤١

المعقودة بالمقر، نيويورك

يوم الثلاثاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بال (نائب الرئيس) . . . . . (نيوزيلندا)

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

في غياب السيد حشاني (تونس) تولى الرئاسة السيد بال (نيوزيلندا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١١٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع) (A/53/3, 58, 74, 75، A/53/77-S/1998/171، A/53/79, 80، A/53/94-S/1998/309، A/53/99-S/1998/344، A/53/131-S/1998/435، A/53/165-S/1998/601، A/53/167, 203، A/53/205-S/1998/711، A/53/214, 215، A/53/225-S/1998/747، A/53/343, 404, 425, 489, 493، A/53/494-S/1998/949، A/53/497-S/1998/951، A/53/557، A/C.3/53/4, 5, 7, 9, 12 و 13)

(ب) مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/53/72-S/1998/156، A/53/81-S/1998/225، A/53/82-S/1998/229، A/53/83-S/1998/230، A/53/86-S/1998/240، A/53/89-S/1998/250، A/53/93-S/1998/291، A/53/95-S/1998/311، A/53/98-S/1998/335، A/53/113-S/1998/345، A/53/115-S/1998/365، A/53/268, 279, 284, 293 و Add.1، 304، 309، 313، 324، 337، 400 و 501، A/C.3/53/6، A/C.3/53/L.5)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/53/84-S/1998/234)، A/53/114, 120، A/53/182-S/1998/669، A/53/188، 322 و Add.1، 355، 364، 365، 366، 367، 402، 423 و Corr.1، 433، 490، 504، 530، 537، 539 و 563، A/C.3/53/3 و 8)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع) (A/53/36)

١ - **السيدة عاشور** (الجماهيرية العربية الليبية): قالت إن اللجنة الثالثة هي من الهيئات المسؤولة عن تنفيذ توصية المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان، المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣، والداعية إلى ترشيد آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهو أمر لم يتحقق بعد رغم أنه يحظى بالأولوية. ومع أن المؤتمر ركز على ضرورة معالجة مسائل حقوق الإنسان بنزاهة، فإن بلدان الجنوب تتعرض على الدوام للتهديد وللتدخل في شؤونها الداخلية من قبل بلدان الشمال أثناء المناقشات السنوية التي تجريها اللجنة لمثل هذه المسائل. وفضلا عن ذلك، فإن الإجراءات التي اتخذتها بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تتعارض مع النداء الذي وجهه مؤتمر فيينا إلى الدول بالامتناع عن اتخاذ خطوات قد تعرقل التمتع بحقوق الإنسان، مثل استخدام الغذاء وسيلة لممارسة الضغط السياسي.

٢ - وأضافت تقول إن كثيرا من وثائق الأمم المتحدة تؤكد البيانات بشأن الفقر والاقصاء وانعدام العدالة الاجتماعية الواردة في الفقرة ٤ من تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (A/53/36). وحسبما تم الاتفاق عليه في فيينا، فإن الحق في التنمية هو الأساس للتمتع بالحقوق الفردية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كما أن التنمية خير وسيلة لتحقيق السلم.

٣ - وبعد أن شددت على أن الهيئات المنشأة بموجب صكوك حقوق الإنسان لا ينبغي أن تتجاوز نطاق الولاية المحددة لها، قالت إن على هذه الهيئات أن تيسر مهمة الدول الأعضاء بالتحقق من ألا يطلب منها أن تقدم تقارير عن مسائل تتجاوز الحدود التي وضعتها هذه الصكوك. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتخذ، في أقرب وقت مستطاع، الترتيبات الكفيلة بتصحيح الوضع الحالي غير المقبول الذي ترجح فيه في عضوية هذه الهيئات كفة مجموعة جغرافية واحدة رجحانا كبيرا على حساب المجموعات الأخرى ولا سيما المجموعة الأفريقية. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي الخلط بين الطبيعة غير المتحيزة المميزة للأعمال التي تضطلع بها هذه الهيئات والطبيعة المؤقتة والسياسية للأعمال الشبيهة بتلك التي يقوم بها المقررون الخاصون للجنة حقوق الإنسان. وذكرت أن المقررين الخاصين أظهروا في بعض الحالات انحيازهم في بعض تقاريرهم، واعتمدوا على مصادر غير مؤكدة، بينما تجاهلوا الحقائق المثبتة والشهادات الموثوق بها التي تناقض نتائجهم وتوصياتهم. كما أن استخدامهم لغة عدوانية واستفزازية صرف الناس عن التعاون معهم ولم يسفر إلا عن تقويض مصداقيتهم.

٤ - وأردفت تقول إن الجزاءات الجماعية غير العادلة المفروضة على بلدها لرفضه تسليم إثنين من مواطنيه، عرقلت الجهود التي يبذلها بلدها باستمرار لتعزيز حقوق الإنسان، وأدت إلى حرمان الشعب العربي الليبي من عدة حقوق من ضمنها الحق في التنمية. فالجزاءات الجماعية لا تنتهك حقوق المشتبه فيهما والشعب العربي الليبي انتهاكا صارخا فحسب بل هي تنتهك أيضا المادة ١٠ والفقرة ١ من المادة ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والفقرة ٢ من المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضافت قائلة إنه يجري توقيع العقاب على المشتبه فيهما، وعلى الشعب الليبي بأسره، دون محاكمة ودون استيفاء أي شرط من الشروط القانونية المتفق عليها دوليا.

٥ - وقالت إنه لا يوجد أي مبرر قانوني أو أخلاقي لقيام أي دولة أو منظمة دولية بفرض جزاءات تنتهك حقوق الإنسان، وإن مجلس الأمن ليست له أي سلطة قانونية تخوله أن يطلب من إحدى الدول تسليم مواطنيها إلى دولة أخرى لمحاكمتهم. ولهذا السبب، فإن الجزاءات الاقتصادية المفروضة على بلدها لا تتعارض مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان فحسب بل وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة أيضا. وأكدت، وهي تشير إلى كلمات أحد المقررين الخاصين، أن الجزاءات تلحق الضرر بالسكان فقط وأنها سوف لا تحقق النتائج المرجوة منها.

٦ - السيدة كامبو (كولومبيا): قالت إن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تمكنت، خلال زيارتها إلى كولومبيا، من التعرف مباشرة على كثير من الصعاب التي تواجهها كولومبيا في مجال حقوق الإنسان. وذكرت أن كولومبيا تتلقى مستوى عاليا من التعاون والمساعدة الفنية من الأمم المتحدة، وأن هذا التعاون القائم على الشفافية والاحترام المتبادل وحسن النية كان له دور هام في إعداد واعتماد السياسات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأعربت عن أمل حكومتها في أن تقدم هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية دعمها لبرنامج السلام الذي ما فتئ رئيس كولومبيا يقوم بتنفيذه منذ توليه السلطة في آب/أغسطس ١٩٩٨.

٧ - وأردفت تقول إن مستويات الفقر والتفاوت الاجتماعي مرتفعة في كولومبيا كما أن هناك فوارق كبيرة في مستويات المعيشة بين المدن والأرياف. وقد ظل النزاع الداخلي المسلح متواصلا أكثر من ٤٠ عاما ترتبت

عليه آثار وخيمة وخاصة على أفقر السكان. وأضافت قائلة إن حكومتها تعطي الأولوية للتوصل إلى حل لهذا النزاع، لأن الموارد التي تذهب هدرا في الحرب ينبغي أن تستثمر في السلم.

٨ - واستطردت تقول إن حكومتها تدين الأعمال الوحشية التي ارتكبها، في الأسبوع السابق أفراد القوات المسلحة الثورية في كولومبيا (Fuerzas Armadas Revolucionarias de Colombia) ضد السكان المدنيين في مدينة ميتو، واستخدموا فيها أسلحة يحظر القانون الإنساني الدولي استخدامها. ويجب على المجتمع الدولي أن يدين بشدة الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي في أي جزء من العالم دون تمييز في ما يتصل بمرتكبيها أو بالدوافع المقدمة تبريرا لها.

٩ - وقالت إن حكومتها تدرك الحاجة إلى تحسين حالة حقوق الإنسان، وبصفة خاصة وضع حد للانتهاكات الخطيرة للحق في الحياة والحرية والسلامة الذاتية التي ترتكبها مجموعات حرب العصابات والوحدات شبه العسكرية والمجرمون العاديون، وبدرجة أقل من ذلك كثيرا، موظفو الدولة. وأوضحت أن مكافحة هذه الانتهاكات ترتبط بمحاربة الفقر والظلم الاجتماعي وهو يشكل عماد خطة التنمية الوطنية وبرنامج السلام اللذين تنفذهما حكومة بلدها.

١٠ - وأشارت إلى أن كولومبيا انضمت إلى الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان وإلى بروتوكولاتها الاختيارية، وهي عضو في نظام البلدان الأمريكية لحماية هذه الحقوق، كما أنها تفي بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ وتتعاون مع المقررين الخاصين. وقالت إن التقارير الدورية التي تصدرها كولومبيا تتضمن وصفا لجهود الحكومات المتعاقبة لضمان وصون الحقوق الإنسانية لجميع الكولومبيين في خضم النزاع الداخلي. ولدى كولومبيا برامج مختلفة لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني. وذكرت أن الهيئات الحكومية المختلفة للمجتمع المدني تجري مشاورات ترمي إلى إقامة صلات مع المحكمة الجنائية الدولية. ثم قالت إن كولومبيا تولي أهمية كبيرة لمشروع الإعلان المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذي أعدته لجنة حقوق الإنسان. وأن حكومة بلدها عقدت عدة اجتماعات مع منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان، وأجرت دراسات عن المخاطر التي تكتنف عملها، وأصدرت تعليمات إلى المكاتب الحكومية لتقدم لها المساعدة المطلوبة. وقد عين نائب رئيس كولومبيا مفوضا وطنيا لحقوق الإنسان.

١١ - وقالت في خاتمة بيانها إن كولومبيا تشعر بأن مسؤولية خاصة تقع على عاتقها لحماية حقوق المشردين أفرادا ومجموعات، ولا سيما النساء والأطفال منهم. وقد شاركت الكنيسة وعدد من المنظمات غير الحكومية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الجهود المبذولة لإغاثة السكان المشردين. وذكرت أن كولومبيا ستستضيف مؤتمرا إقليميا عن التشرد في الداخل في عام ١٩٩٩.

١٢ - **السيد دونوكوسومو** (إندونيسيا): أعرب عن ترحيب وفده بتركيز مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها (A/53/36) على الانتهاكات الواسعة النطاق للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية طوال السنة الماضية، وأشار إلى أهمية الصلة المقامة بين حقوق الإنسان والنتائج السلبية الناجمة عن المنافسة الجامحة وعن العولمة والتي أدت إلى تهميش البلدان واستفحال الفقر على نطاق العالم. وأعرب عن موافقة وفد بلده على

ضرورة أن تقوم المؤسسات المالية الدولية بتحديد وتقييم مدى أثر حقوق الإنسان على أنشطتها. وينبغي ألا تظل الضرورات الاقتصادية الحالية تطغى على حقوق الأفراد في التمتع بالقدر المناسب من الرعاية الصحية، والغذاء والتغذية. وقال إن التمتع بالحق في التنمية سواء على المستوى العالمي أو المحلي يعد أمرا أساسيا.

١٣ - وأضاف قائلا إن اعتبار إقامة شراكة عالمية من أجل حقوق الإنسان عنصرا مهما في برنامج الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان عامل مشجع في نظر وفد بلاده.

١٤ - وأردف يقول إن وفده يرحب باعتماد مشروع الإعلان المتعلق بحق الأفراد والمجموعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا (A/C.3/53/L.5) ومسؤوليتها عن ذلك. وأعرب عن اعتقاد وفد بلده بأنه ينبغي مراعاة مبادئ النزاهة والموضوعية وعدم الانتقائية فضلا عن الخلفيات التاريخية والاجتماعية والدينية للمجتمعات والطوائف المعنية مراعاة كاملة في تنفيذ مشروع هذا الإعلان.

١٥ - واستطرد يقول إن النهج الذي تسير عليه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لضمان أن يكون النظر في مسائل حقوق الإنسان شاملا وغير انتقائي، مشجع في نظر وفد بلده. وقال إنه يعرب لذلك عن خيبة أمل وفد بلده لاستمرار بعض البلدان والمجموعات الإقليمية في معالجة حقوق الإنسان على أساس انتقائي.

١٦ - ثم قال إن البيانات التي تم الإدلاء بها في وقت سابق فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في إندونيسيا، بما في ذلك تيمور الشرقية، لم تعترف بالتطورات الإيجابية التي حدثت في إندونيسيا في الآونة الأخيرة، ومن بينها التخفيض الكبير في عدد الأفراد العسكريين المكلفين بمهام في تيمور الشرقية، وتوسيع نطاق الحرية في هذه المقاطعة والإفراج بانتظام عن السجناء والمحتجزين من تيمور الشرقية لاشتراكهم في أنشطة سياسية. وأعرب عن أسفه لأن بعض الوفود اقترحت إيجاد حل سياسي لمسألة تيمور الشرقية، وقال إن هذا الأمر لا صلة له بتاتا بمداولات اللجنة. وذكر في خاتمة بيانه أن إندونيسيا لا تزال ملتزمة بالحوار الثلاثي، تحت رعاية الأمين العام، بغية التوصل إلى حل عادل وشامل ومقبول دوليا لهذه المسألة.

١٧ - **السيد هاينز** (كندا): قال إن معالجة انتهاكات حقوق الإنسان ينبغي أن تتسم بالصراحة بما يبرهن على جدية الأمم المتحدة في ترجمة مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى واقع ملموس.

١٨ - واستطرد يقول إن النزاع الذي يدور حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار العنف العرقي في رواندا وبوروندي يشكلان مصدر قلق بالغ إزاء احترام القانون الإنساني وحقوق الإنسان. فتجدد الدعاية التي تحث على الكراهية والدعوة للعنف العرقي قد يؤديان إلى تصعيد انتهاكات حقوق الإنسان.

١٩ - وأعرب عن شجب كندا للعنف الذي اندلع في إقليم كوسوفو خلال العام الماضي وبصفة خاصة قيام السلطات الصربية باتخاذ المدنيين أهدافا مباشرة للعنف. وقال إن كندا تدين جميع الانتهاكات التي ارتكبها "جيش تحرير كوسوفو" وترحب بإنشاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعثة لتقصي الحقائق في كوسوفو.

٢٠ - وذكر أن كندا تأمل في أن تفي البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا وفاء تاما بالتزاماتها المبرمة بموجب اتفاق دايتون، وخاصة في ما يتصل بمسألة عودة اللاجئين والمشردين البالغة الأهمية. وقال إنه ينبغي تقديم الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم الحرب إلى المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وذكر أن كندا تلاحظ بقلق القيود المفروضة على حريات الصحافة في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٢١ - وأعرب عن قلق كندا إزاء التقارير المستمرة التي تشير إلى انتهاكات حقوق الإنسان في السودان ومن ضمنها الاعتقالات التعسفية والاضطهاد الديني والاسترقاق. وقال إن كندا إذ ترحب بوقف إطلاق النار، تشجب استخدام القوة العسكرية لعرقلة جهود الإغاثة، وبصفة خاصة قصف القوات الحكومية الأهداف المدنية دون تمييز.

٢٢ - وانتقل إلى الحديث عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان فوصفها بأنها من أسوأ الحالات في العالم، وقال إنه في ضوء التقارير التي تتحدث عن ارتكاب الطالبان فظائع ضد المدنيين وحرمانهم المطلق للنساء والفتيات من أبسط احتياجاتهن الأساسية، فإن على العالم أن يطالب بأن يحترم الطالبان المعايير المعمول بها دوليا.

٢٣ - وفيما يتعلق بحكومة العراق قال إنها لا تزال تستخدم الإرهاب والاعتقالات العشوائية والسجن والإعدام وسيلة للحكم، وإنها لم تتخذ أي خطوات للتقليل من انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق، ورفضت التعاون مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان.

٢٤ - وأشار إلى حدوث انتكاسات في جمهورية إيران الإسلامية في الأشهر الأخيرة، بإغلاق عدد من الصحف والمجلات واعتقال صحفيين. وأعرب عن قلق وفده إزاء اشتداد اضطهاد الطائفة البهائية الإيرانية وعدم ضمان تمتع المرأة الكامل والمتساوي بحقوقها الإنسانية.

٢٥ - وقالت إن القلق يساور كندا منذ وقت طويل لعدم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية؛ التي تقوم في الوقت الراهن، بوضع عقبات بيروقراطية لا داعي لها أمام وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، مما يهدد إيصال الأغذية إلى من هم في أشد الحاجة إليها.

٢٦ - واستطرد يقول إن كندا تشجب الاحتجاز الواسع النطاق للممثلين المنتخبين وأعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والأحزاب السياسية الأخرى في ميانمار، وتدعو النظام العسكري إلى إبداء التزام فعلي بالمصالحة الوطنية وبالديمقراطية، بالشروع في حوار مع داو أونغ سان سوو كيي وسائر ممثلي المعارضة ومجموعات الأقليات.

٢٧ - وأضاف أن كندا لا تزال يساورها شديد القلق إزاء حالة الأمن والحالة الإنسانية في الجزائر، وأنها ترحب ترحيبا شديدا بالزيارة التي أجراها فريق الشخصيات البارزة وأعرب عن أمل بلده في أن تشمل روح التعاون هذه آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٨ - ومضى يقول إن استمرار الأزمة الاقتصادية في بعض بلدان جنوب شرقي آسيا زاد الضغوط السياسية والاجتماعية حدة. وذكر أنه تم في ماليزيا الإعراب عن القلق لاستخدام قانون الأمن الداخلي لاعتقال المعارضين السياسيين وغيرهم دون محاكمة، ولتقييد حرية التعبير وحرية التجمع. وأعرب عن قلق كندا إزاء معاملة نائب رئيس الوزراء السابق، داتوك سيري أنور إبراهيم، وعن الأمل في إجراء التحقيق الملائم في الادعاءات المتعلقة بارتكاب الشرطة أعمالا وحشية.

٢٩ - وأعرب عن ترحيب كندا بالتقدم الذي أحرزته إندونيسيا في ما يتعلق بحقوق الإنسان، وبالنهج الجديد الذي تتبعه في التعامل مع تيمور الشرقية، وإن كانت ترى من اللازم إشراك التيموريين الشرقيين أنفسهم في ذلك. وقال إن كندا تحث حكومة إندونيسيا على النظر في اتخاذ مبادرات أخرى تساعد على التوصل إلى تسوية كاملة لهذه المسألة.

٣٠ - ومضى قائلا إن كندا تشيد بنيجيريا لالتزامها مجددا بعملية التحول إلى الديمقراطية وإفراجها عن كثير من السجناء السياسيين وتحثها على الإسراع في معالجة الحالات التي لم يبت فيها بعد وعلى إلغاء المرسوم الذي ينص على الاعتقال دون محاكمة. ثم قال إن كندا ترحب بتأكيد نيجيريا بأن زيارة المقرر الخاص لها ستتم خلال عام ١٩٩٨.

٣١ - وأضاف قائلا إن كندا ترحب بتوقيع الصين على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتحثها على التصديق عليها وتنفيذها على وجه السرعة. وإن كندا لا يزال يساورها القلق لتطبيق عقوبة الإعدام على نطاق واسع وللقيود المفروضة على حرية العبادة وقمع المعارضة السياسية. وذكر أن استعداد الصين لإجراء حوار مع كندا ومع غيرها بشأن حقوق الإنسان أمر مشجع.

٣٢ - وقال إن كندا تعرب عن تقديرها لحوارها الصريح مع كوبا بشأن حقوق الإنسان، وترحب بتوسيع نطاق الحرية الدينية في كوبا وبدعوتها لعدد مختار من آليات الأمم المتحدة، وبالإفراج عن السجناء السياسيين. غير أن استمرار وجود سجناء الضمير وعدم حماية حرية التعبير والحقوق المدنية والسياسية بصفة عامة لا يزالان يثيران القلق.

٣٣ - واستطرد يقول إنه لا يزال يتعين على هايتي عمل الكثير، ولا سيما فيما يتصل بالإفلات من العقوبة وسوء استخدام السلطة والأحوال السائدة في السجون والإصلاح القضائي. ثم قال إن كندا يساورها قلق بالغ بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن رئيس الوزراء، ولكن التزام حكومة هايتي المستمر بقضية حقوق الإنسان وبالدعوة التي وجهتها، في الآونة الأخيرة، للمقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة عاملان مشجعان.

٣٤ - وأعرب عن ترحيب كندا بالمبادرات التي اتخذت في الفترة الأخيرة لوضع حد للنزاع المدني في كولومبيا، وقال إنه، يساورها مع ذلك قلق بالغ بصدد ازدياد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأعرب في خاتمة بيانه عن أمل كندا في أن تفضي زيارة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى تحقيق مزيد من التقدم.

٣٥ - **السيدة راميريز** (كوستاريكا): قالت إن التزام كوستاريكا باحترام حقوق الإنسان محليا ودوليا أمر معلوم تماما، فحقوق الإنسان لا يجوز إخضاعها للاعتبارات السياسية الآنية وهي تفرض على الجميع واجبات والتزامات.

٣٦ - وأضافت قائلة إن كوستاريكا ترفض القيود الثقافية على الاحترام الشامل لحقوق الإنسان. ومع أنها لم تؤيد بعض القيود المفاهيمية في برنامج عمل فيينا، فإنها وافقت عليها توخيا لتوافق الآراء. وذكرت أنه ينبغي أن تتيح المتابعة فرصة لتصحيح مواطن الضعف وذلك في ما يتصل على سبيل المثال بالنهج القائم على نوع الجنس. ثم قال إن كوستاريكا تؤيد تعزيز اختصاصات ومهام مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

٣٧ - واستطردت تقول إن وفد بلدها يؤيد وجهة نظر المفوضة السامية عن الحالة في رواندا، وضرورة تعزيز الهيكل القضائي لضمان اتخاذ إجراءات جنائية في الحالات العديدة التي ارتكبت فيها انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وأوضحت أن هذا الأمر يستلزم التزاما صريحا من سلطات رواندا بتعزيز قدرات النظام القضائي، وتعاونا دوليا فنيا وماليا لضمان استيفاء المحاكم الرواندية المعايير الدولية.

٣٨ - وأعربت عن أسف كوستاريكا لاستمرار الحكومة الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في رفض الالتزامات الدولية، ولا سيما التزامها بقبول تحقيقات الأمم المتحدة، ورفضها الاعتراف بمسؤوليتها عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقالت إن على هذه الحكومة أن تستأنف التعاون مع اللجنة المشتركة والمقرر الخاص وأن تقدم جميع الضمانات اللازمة لأداء مهامهما، وبصفة خاصة في المناطق الشرقية من البلد وذلك لضمان محاكمة مرتكبي تلك الانتهاكات وإنقاذ الأدلة من الضياع.

٣٩ - وذكرت أن وفدها يساوره قلق شديد للانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها حكومة العراق، وأن الحالة الإنسانية الخطيرة للسكان تثير جزعه غير أنه يرى أن وجود نظام الجزاءات لا يسوغ للحكومة أن تتبع سياسة الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان. وقالت إن تطبيع علاقات العراق مع المجتمع الدولي يستلزم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) واتخاذ إجراءات بهدف القضاء على النظام السياسي والقانوني القائم على الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان.

٤٠ - وأعربت عن جزع كوستاريكا لازدياد انتهاكات حقوق الإنسان في أفغانستان وعن قلقها، بصفة خاصة، لانتهاكات حق السكان في الحياة. وقالت إنه ينبغي أن تجري الأمم المتحدة تحقيقا للتأكد مما حدث وتحديد المسؤوليات. وقالت إن كوستاريكا قلقة لانتهاك الطالبان لحقوق المرأة والفتاة، ودعت الطالبان إلى الكف عن مثل هذه الأعمال فورا.

٤١ - وأشارت إلى أن كوستاريكا ترفض انتهاك السلطات الصربية لحقوق الإنسان للسكان من أصل ألباني في كوسوفو باتباعها سياسة سافرة قائمة على التطهير العرقي.

٤٢ - **السيد سيشيف** (بيلاروس): قال إن التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يبعث على التفاؤل من حيث ترجمة أحكامه إلى واقع. غير أن التفاؤل ليس كافيا، إذ لا بد من اتخاذ إجراءات حاسمة ومنسقة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية تسترشد بمبادئ التضامن الدولي والتعاون واحترام وجهات نظر جميع الدول.

٤٣ - وأضاف أن الحالة في بيلاروس مرضية بوجه عام، باستثناء الصعوبات التي تواجهها خلال فترة الانتقال الحالية، وذلك علما بأنه ليس بوسع أي دولة أن تدعي أنها نجحت في تحقيق حقوق الإنسان بكامل أوجهها. وذكر أن الاستقرار السياسي والاجتماعي قد تحقق، كما أن العلاقات بين الجنسيات المختلفة طيبة، وأن الموطنين يتمتعون بحق الحرية الدينية وحرية التعبير. وصحيح أن هناك بعض المشاكل المصاحبة لإنشاء الدولة، غير أنها ليست نتيجة سياسية متعمدة تنتهجها القيادة التي تلتزم بضمان التنفيذ غير المشروط لحقوق الإنسان وبتعزيز واحترام المبادئ والمعايير الديمقراطية، ومن ضمنها التعددية السياسية وحكم القانون. وأوضح أن الدستور الذي تمت الموافقة عليه في استفتاء عام، ينص على أن الهدف الأساسي للدولة هو إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٤٤ - وأردف قائلا إن بيلاروس تعتزم القيام بأنشطة كثيرة تتعلق بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن ذلك بصفة خاصة، أن برنامج التوعية بحقوق الإنسان سيصبح إلزاميا في كل المؤسسات التعليمية - وسيتم فضلا عن ذلك، التعريف بالإعلان على نطاق واسع، إذ أن معرفة الفرد بحقوقه تجعل منه مواطنا فاعلا. وذكر أن برلمان بيلاروس سبق أن عقد عدة جلسات استماع عن مسائل حقوق الإنسان في إطار الذكرى السنوية، شارك فيها عدد كبير من أعضاء الحكومة والمجتمع المدني. ونتيجة لهذه الجلسات، اعتمد البرلمان مجموعة من التوصيات تقوم الحكومة بتنفيذها.

٤٥ - وذكر أن بيلاروس قدمت، في عام ١٩٩٧، تقريرها الدوري الرابع بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأعرب عن تقدير حكومته للتعليقات الناقدة والبناءة التي أبدتها لجنة حقوق الإنسان، كما أنها أنشأت فريقا عاملا لدراسة السبل الكفيلة بتنفيذ توصياتها. وقال إن حكومته تتعاون أيضا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي أنشأت فريقا استشاريا للرصد في بيلاروس لتقديم المساعدة الفنية في مجال حقوق الإنسان والإصلاح القانوني وتطوير المجتمع المدني.

٤٦ - ولاحظ مع الأسف أن مناقشة حالة حقوق الإنسان في بيلاروس لم تجر على الدوام على نحو بناء ومتوازن. فقد اتبعت فيها بعض الدول نهجا سياسيا عقيما، وتضمنت بياناتها إلى اللجنة ادعاءات باطلة ضد حكومته، ولا سيما البيانات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة وممثل النمسا الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي. وقال إن هذين الوفدين خصا بانتقاداتهما بضعة بلدان واتخذا ولاءها السياسي وفائدتها الاقتصادية والتجارية معيارا لهذا الاختيار.

٤٧ - وتابع قائلا إن ما زعم من أن حرية الصحافة قد قلصت غير صحيح. فحقيقة الأمر أن هناك نحو ٠٠٠ ١ دورية تصدر في بيلاروس، لا تملك الدولة منها سوى ربع هذا العدد، وإنه يمكن مشاهدة قنوات التلفزيون التابعة للدول الخمسة المجاورة دون قيود، مثلما يمكن مشاهدة أكثر من ٢٠ قناة تلفزيون بواسطة السواتل. وأوضح أن قانون وسائط الإعلام الجماهيرية الذي سنته حكومته في الآونة الأخيرة والذي يحظر التحريض على العنف والتفرقة الدينية والعرقية واستغلال وسائط الإعلام لبث البيانات التشهيرية، يعكس المعايير المعمول بها في جميع البلدان الديمقراطية. ثم قال إن حكومة بلده لم تلجأ إطلاقا إلى الرقابة التي يحظرها الدستور وسوف لا تفعل ذلك أبدا.

٤٨ - وأردف قائلا إن المزاعم بانتهاك الحقوق المتعلقة بحرية التجمع وتكوين الجمعيات في بيلاروس يكذبها وجود ٢٩ حزبا سياسيا و ٤٢ نقابة وأكثر من ٠٠٠ ١ رابطة عامة على النطاق الوطني بل وأكثر من ذلك بكثير على الصعيد المحلي، وذلك في بلد يبلغ عدد سكانه نحو ١٠ ملايين نسمة. وقال إنه ليس هناك دليل يؤيد ادعاء ممثل النمسا، الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، والذي قال إن المظاهرات السلمية في بيلاروس قد تعرضت لقمع عنيف. وأوضح أن حالة الأقلية الناطقة بالروسية في لاتفيا، وهي إحدى الدول المنتمية إلى الرابطة تعتبر، بالمقارنة مع ذلك، سببا وجيها للقلق.

٤٩ - وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، قال إن منظمة العفو الدولية قد لفتت الانتباه، في تقرير أصدرته مؤخرا، إلى حدوث انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان وإلى التمييز في عدد من هياكل الدولية، وأضاف قائلا إن كاتبي التقرير خلصوا إلى أن حكومة الولايات المتحدة لا تطبق المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تحكم بها على الدول الأخرى. ومثل هذه المعايير المزدوجة غير مقبولة. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يقوم تعزيز حقوق الإنسان على أساس عدم الانتقائية والموضوعية وألا يستغل لأهداف سياسية.

٥٠ - وأعرب عن اعتقاد وفده بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يركز، في سعيه لترجمة معايير حقوق الإنسان إلى واقع، لا على المجالات السياسية فحسب بل وعلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أيضا. وذكر أن بيلاروس تدرك إدراكا عميقا، بصفتها بلدا ناشئا يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية، ترابط الحقوق السياسية والمدنية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، من جهة أخرى.

٥١ - وقال إن بيلاروس تواجه عددا من المشكلات في مجال حقوق الإنسان، غير أن حكومته تسعى إلى التغلب عليها، وهي على استعداد للمشاركة في حوار بناء للتوصل إلى حلول لها، وذلك اقتناعا منها بأن العمل المتضافر وحده كفيل بتمكين المجتمع الدولي من تحقيق مقاصد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٥٢ - **السيدة أفتسي تاي** (توغو): قالت إنه وإن تم إحراز تقدم كبير منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فلا زال هناك الكثير مما يجب عمله. ففي كل يوم يعاني السكان الذين تتسم أحوال عيشهم بالهشاشة أصلا من ويلات النزاعات العرقية أو الدينية وكراهية الأجانب والإرهاب والاحتجاز التعسفي. ولا بد من القيام بعمل حازم واتخاذ إجراءات عملية لتعزيز التمتع بحقوق الإنسان مع إيلاء الخصائص الوطنية والإقليمية القدر الواجب من الاهتمام. ولا بد من إقامة شراكة عالمية تضم جميع الجهات الفاعلة. وقال إن مفوضية الأمم المتحدة

لحقوق الإنسان تضطلع في هذا الصدد بدور الوسيط في إقامة مثل هذه الشراكة. وينبغي أن توفر لهذا المكتب الموارد اللازمة لتوسيع نطاق برنامجه الفني الذي استفادت توغو منه.

٥٣ - واستطردت تقول إن من الثابت أن تعزيز احترام حقوق الإنسان يُعد وسيلة بالغة الأهمية لتوطيد دعائم السلم والاستقرار. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي تشكل مصدر النزاعات المدنية في كثير من الأحيان. ورحبت في هذا الصدد، بالجهود التي تبذلها المفوضة السامية لحقوق الإنسان لتحقيق وجود ميداني لحقوق الإنسان ولتطوير ما يعرف بدبلوماسية حقوق الإنسان التي تستلزم بدء حوار مع الحكومات لتحديد العقبات التي تحول دون التمتع بحقوق الإنسان.

٥٤ - وأشارت إلى أن التوعية بحقوق الإنسان والأنشطة الإعلامية إجراءات وقائية مهمة، ولذا، قالت إنها تحث الدول الأعضاء على زيادة المشاركة في تنفيذ خطة عمل عقد الأمم المتحدة للتوعية بحقوق الإنسان. وبالنظر إلى أهمية المؤسسات الوطنية في تطوير الديمقراطية والقانون، وبصفة خاصة في أفريقيا، فإن على المجتمع الدولي أن ييسر تنفيذ إعلان دوربان الذي اعتمده المؤتمر الإقليمي الثاني للمؤسسات الأفريقية الوطنية لحقوق الإنسان في تموز/يوليه ١٩٩٨.

٥٥ - وأضافت قائلة إن التصديق على صكوك حقوق الإنسان ليس غاية في حد ذاته، فالتحدي الحقيقي الذي تواجهه الدول الأطراف يكمن في وفائها بالالتزامات التي عقدتها من خلال التصديق عليه، مما يبرز أهمية الهيئات المكلفة برصد المعاهدات. ولاحظت مع القلق تناقص تمثيل مواطني البلدان النامية بين أعضاء هذه الهيئات، وخاصة في أفريقيا. وذكرت أن تقديم مرشح للانتخاب في هيئات رصد المعاهدات عملية صعبة وباهظة التكاليف في الوقت الحاضر، مما خيب آمال كثير من الدول.

٥٦ - ومضت تقول إن المسؤولية عن حماية حقوق الإنسان تقع على عاتق الدول أولا، غير أن البيئة الدولية ينبغي أن تكون مؤاتية لبلوغ هذا الهدف وتحقيق التنمية البشرية. ولذلك قالت إن وفدها يرحب بمبادرة مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوثيق التكامل بين التنمية وحقوق الإنسان. وقالت إنه يتعين على المجتمع الدولي، من جهته، أن يضاعف جهوده للقضاء على الإجحاف واللامساواة التي تحول دون التمتع التام بحقوق الإنسان. ورغم ضخامة هذا التحدي، فإن حقوق الإنسان ستصبح حقيقة للجميع إذا نسقت الدول الأعضاء جهودها.

٥٧ - **السيدة جونود** (لجنة الصليب الأحمر الدولية): قالت إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تعمل، وفقا لولايتها، على تحقيق التنفيذ المحكم للقانون الإنساني الدولي الذي ينطبق، على نحو خاص، على النزاعات المسلحة. وهو، يتميز بصفته هذه، عن قانون حقوق الإنسان رغم وجود ترابط بين القانونين. فبروتوكولات عام ١٩٩٧ الملحقة باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ تتضمن عدة قواعد مستمدة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بينما تعبر بعض أحكام قانون حقوق الإنسان، مثل المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل، عن القانون الإنساني، ومع أن حقوق الإنسان تظل، من حيث المبدأ، نافذة خلال فترات النزاع المسلح، فإن ثمة حاجة، في الواقع، إلى ضمانات إضافية لتوفير

الحماية المناسبة لمن يجدون أنفسهم في معترك الأعمال العدائية. ولهذا السبب، يمنحهم القانون الإنساني عددا من الحقوق الإضافية مثل الحق في الرعاية الطبية وحق أسرى الحرب في مراسلة عائلاتهم.

٥٨ - وأضافت قائلة إنه رغم وجود قدر من التداخل بين القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان؛ إذ يعترف كل منهما بعدد من الحقوق الأساسية مثل الحق في الحياة والحق في عدم التعرض للتعذيب، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية تنظر بحذر إلى المقترح الذي تنظر فيه حاليا لجنة حقوق الإنسان، والمتعلق بتحديد ما تصفه اللجنة بالمبادئ الإنسانية الأساسية المشتركة بين هذين الفرعين من فروع القانون والقابلة للتطبيق في جميع الحالات. وذكرت أن لجنة الصليب الأحمر الدولية ترى أن الأحكام الحالية في القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان تستمد فعاليتها من الخصائص المميزة لها وأن أي خلط بينها قد يكون ضارا.

٥٩ - واستطردت تقول إن لجنة الصليب الأحمر الدولية ترحب، رغم ذلك، بالاهتمام المتزايد الذي تبديه هيئات منظومة الأمم المتحدة بالقانون الإنساني، ولا سيما لجنة حقوق الإنسان ومجلس الأمن. وذكرت أن إجراءات الحماية الجديدة التي اتخذتها هذه الهيئات خلال العقد المنصرم تضمنت وجود مراقبين دوليين من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وإدارة عمليات حفظ السلام.

٦٠ - وتابعت قائلة إن تزايد عدد المنظمات الإنسانية العاملة في حالات النزاع قد يؤدي إلى الازدواجية في العمل. وفضلا عن ذلك، فإن طرائق العمل التي تتبعها هذه المنظمات متباينة. ومع أن النهج المتبعة يكمل بعضها بعضا في كثير من الأحيان، فإن من المهم التأكد على الدوام من أن كل منظمة من هذه المنظمات تتبع طريقة العمل التي يتوقع أن تحقق بها أكبر قدر من الفائدة لضحايا النزاع. وأوضحت أنه تحقيقا لهذه الغاية، ينبغي توثيق التعاون بين الجهات الفاعلة المختلفة المشاركة والاتفاق على المعايير التي تنظم عملياتها. وفي هذا الصدد، نظمت لجنة الصليب الأحمر الدولية حلقات عمل فُتح باب المشاركة فيها لجميع الأطراف المعنية. وقد تحقق بالفعل بعض التقدم، ففي رواندا، على سبيل المثال، أعدت مفوضية حقوق الإنسان ووفد لجنة الصليب الأحمر الدولية في هذا البلد مجموعة من المبادئ التوجيهية المنظمة لأعمال كل منهما في أماكن الاحتجاز. وتجري أيضا مشاورات منتظمة بين مكتب المفوض السامي ومقر لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٦١ - وأشارت إلى أن التعاون بين المنظمات أمر حيوي من وجهات النظر الأخلاقية والقانونية والتنفيذية، إذ أن من حق ضحايا النزاعات التمتع بأقصى قدر يمكن توفيره من الحماية الفعلية. ومن المهم أيضا تجنب الازدواجية وإزالة الاختلافات في النهج التي تتبعها مختلف المنظمات في الحالات التي يتبين فيها أنها تؤدي إلى خلاف ما هو مقصود. وقالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبني على جهوده في ميداني حقوق الإنسان والقانون الإنساني لتحقيق احترام كل حقوق الإنسان في كل الأوقات والأماكن.

٦٢ - **السيد باولز** (نيوزيلندا): قال إن وفده يساوره بالغ القلق بسبب تدهور حالة حقوق الإنسان في ميانمار، حيث لا تزال تحدث انتهاكات خطيرة تشمل الاعتقالات السياسية والعمل والسخرة والإعدامات بإجراءات مختصرة. وبسبب إخفاق الحكومة باستمرار في إجراء حوار سياسي مع المعارضة، أصبح من العسير توقع حدوث أي مصالحة وطنية.

٦٣ - واستطرد قائلا إن المقرر الخاص ليوغوسلافيا السابقة أفاد، في آخر تقرير له (A/53/322 و Add.1)، بإحراز تقدم كبير منذ عام ١٩٩٥، ولكنه شدد على استمرار وجود مستوى عال من عدم احترام حقوق الإنسان وانتقد، بصفة خاصة، عدم تعاون الدولة والسلطات المحلية في تنفيذ التطورات الإيجابية في القوانين والسياسات. وذكر أن حكومة يوغوسلافيا اتخذت في الآونة الأخيرة، بعض الخطوات لامتثال قرارات مجلس الأمن بشأن الحالة في كوسوفو. وحث السلطات اليوغوسلافية وأطراف النزاع الألبانية في كوسوفو على التعاون التام مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٦٤ - وأردف قائلا إن نيوزيلندا ترحب بالدور الذي اضطلعت به، في الفترة الأخيرة، جمهورية إيران الإسلامية في المبادرات الإقليمية لحقوق الإنسان، غير أنها تعرب عن خيبة أملها لما أشارت إليه التقارير الأخيرة من اضطهاد ديني، وبصفة خاصة إعدام بعض البهائيين.

٦٥ - وأعرب عن استياء حكومته لاستمرار العراق في رفض دخول المقرر الخاص وتجاهل الطلبات التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة للسماح بدخول مراقبين لحقوق الإنسان. وأعرب مع ذلك عن ترحيبه بتوسيع نطاق برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء، بتوفيره الأموال اللازمة لتمكين العراق من شراء الإمدادات الإنسانية. واستدرك قائلا إنه يشاطر المقرر الخاص الإحباط الذي يشعر به لعدم تعاون الحكومة في تنفيذ هذا البرنامج الإنساني.

٦٦ - وبصدد أفغانستان، أعرب عن قلقه لتقييم المقرر الخاص الذي يشير إلى ازدياد تدهور حالة حقوق الإنسان منذ تقريره الأخير. وقال إن نيوزيلندا تحث الفصائل المتحاربة في هذا البلد على السعي إلى تحقيق حل سلمي لنزاعها.

٦٧ - أما فيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، فقد أعرب عن أسفه لمساهمة تحركات السكان الجماعية والنزاع المسلح في انتهاك حقوق الإنسان لعدد كبير من السكان في بوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يخص السودان، أعرب عن قلق نيوزيلندا لما ورد في التقارير من أنباء عن انتهاكات حقوق الإنسان ولا سيما حقوق المرأة والطفل. وأضاف قائلا إن نيوزيلندا لا يزال يزعجها استمرار ارتكاب الفظائع في الجزائر. وحث الحكومة الجزائرية على إشراك المجموعات السياسية المتمردة في العملية السياسية التي تنفذها الدولة، مع اعترافه بضرورة محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم ضد السكان.

٦٨ - وانتقل إلى الحديث عن الخطوات الإيجابية التي تتخذ في أجزاء أخرى من العالم، فأعرب عن ترحيبه بالتزام إندونيسيا بتحسين حقوق الإنسان وتهيئة مناخ سياسي أكثر انفتاحا. وقال إنه يعتبر الإفراج عن السجناء السياسيين ومنح قدر أكبر من الحرية لوسائط الإعلام تطورات مشجعة، وإن نيوزيلندا تتطلع إلى سن قوانين انتخابية جديدة تمهد السبيل لإجراء الانتخابات العامة في عام ١٩٩٩. وأعرب أيضا عن ترحيب حكومته بالتطورات الإيجابية فيما يتعلق بتيمور الشرقية التي حفزها النهج البناء الذي تتبعه القيادة الإندونيسية.

٦٩ - وأعرب عن ترحيبه بإجراء الانتخابات في كمبوديا التي مثلت على نطاق واسع إرادة الشعب الكمبودي. غير أن نيوزيلندا يساورها القلق بسبب الاضطراب السياسي الراهن والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك إفلات مرتكبي هذه الانتهاكات من العقوبة.

٧٠ - وفيما يتعلق ببابوا غينيا الجديدة، قال إنه يقر بالتقدم المحرز نحو إيجاد حل للنزاع في بوغانفيل. وذكر أن حكومة بابوا غينيا الجديدة وجميع أطراف النزاع قطعت أشواطا طويلة نحو تحقيق السلام الدائم والمستمر، وأن نيوزيلندا تتعاون على نحو وثيق مع جيرانها ومع بابوا غينيا الجديدة، وهي فخورة بالاشتراك في فريق رصد السلام تمشيا مع تقاليد التعاون الإقليمي الراسخة.

٧١ - وأعرب عن ترحيب وفده بتوقيع الصين على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ولاحظ الخطوات التي تتخذها نحو المصادقة عليهما. ومع ذلك، فإن التقارير التي تفيد باستمرار وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان لا تزال تبعث على القلق.

٧٢ - وفيما يتعلق بنيجيريا، قال إن نيوزيلندا تقر بوجود تحسن في حالة حقوق الإنسان، ووصفه بأنه خطوة مهمة نحو استئناف نيجيريا عضويتها في رابطة الكومنولث البريطاني، كما سيشكل تولي حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا في أيار/ مايو ١٩٩٩ مهام الحكم خطوة مماثلة.

٧٣ - وفيما يتعلق بالمسائل المواضيعية، أعرب عن تأييد نيوزيلندا للأولوية التي خصت بها المفوضة السامية لحقوق الإنسان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. غير أنه لا بد من النظر على وجه السرعة في الوسائل الكفيلة بتحقيق استدامة نظام الهيئات المنشأة بمعاهدات. وأعرب، في هذا الصدد، عن ترحيبه بإنشاء فرقة عمل داخلية خاصة وبالاستعراض الذي تجريه لجنة حقوق الإنسان. وقال إنه ينبغي في المدى القصير وحتى المدى المتوسط، أن توجه الجهود نحو تحسين عملية الإبلاغ وتعزيز التنسيق بين الهيئات المنشأة بمعاهدات والعناصر الأخرى في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأعرب عن تأييد نيوزيلندا القوي للترتيبات الإقليمية الآخذة في التطور في سياق التكاثر الذي تشهده حديثا المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مختلف أرجاء العالم.

٧٤ - **السيد نوانثاسينغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه ينبغي، عند النظر في مسائل حقوق الإنسان، مراعاة الخلفيات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل بلد. ولا ينبغي لأي بلد أن يفرض معايير خاصة لحقوق الإنسان على بلد آخر.

٧٥ - وأشار إلى أن حكومته بذلت قصارى جهدها لحماية حقوق الإنسان لشعب لاو المتعدد الأعراق منذ إنشاء هذا البلد في عام ١٩٧٥. وقال إن الدستور شكل أساسا لضمان حقوق السكان وتحويل البلد تدريجيا إلى بلد يحكمه القانون. وأوضح أن الحكومة تقوم بإعادة هيكلة النظام القانوني موفرة بذلك الضمانات لزيادة تعزيز حقوق الإنسان. وأنها سنّت مجموعة قوانين جديدة عززت كثيرا آفاق التطبيق التدريجي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب لاو.

٧٦ - وذكر أن الأنشطة المقرر الاضطلاع بها احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ستتضمن نشر الإعلان والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان باللغة اللاوية وعقد اجتماع على النطاق الوطني وإصدار طوابع بريد والعفو عن مزيد من السجناء.

٧٧ - **السيدة كير** (استراليا): قالت إنه ينبغي حماية جميع حقوق الإنسان التي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأنه لا يمكن الدفاع عن مجموعة من الحقوق على حساب مجموعة أخرى.

٧٨ - وأضافت قائلة إن نجاح الجهود المبذولة لتحقيق تسوية عادلة في كوسوفو قبل حلول فصل الشتاء أمر بالغ الأهمية.

٧٩ - وذكرت أن استراليا تقدر الالتزام الذي أعلنه الرئيس خاتمي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. وأنها تعرب عن ترحيبها، بصفة خاصة، بتخلي الحكومة عن تقديم مكافأة عن قتل سلمان رشدي. واستدركت قائلة إن بعض المشاكل الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان لا تزال قائمة ومن ضمنها معاملة الطائفة البهائية.

٨٠ - وأعربت عن قلق حكومتها البالغ لتدهور حالة حقوق الإنسان في كل أرجاء أفغانستان وحثت جميع الأطراف الأفغانية على احترام المعايير العالمية لحقوق الإنسان وتهيئة الأحوال الآمنة اللازمة لاستئناف المعونة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها.

٨١ - وفيما يتعلق بالجزائر، قالت إن استراليا تناولت، في تموز/يوليه ١٩٩٨، استعداد الحكومة لاستقبال فريق تقصي الحقائق الذي عينه الأمين العام. وأعربت عن أملها في أن تفضي الانتخابات الرئاسية في وقت مبكر من عام ١٩٩٩ إلى إحداث تغيير إيجابي وإلى تخفيف حدة العنف.

٨٢ - وفيما يتعلق بنيجيريا أعربت عن أملها في أن تؤدي الانتخابات الديمقراطية المقبلة إلى الانتقال السلمي إلى الحكم المدني.

٨٣ - واستطردت قائلة إن استراليا تحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على السماح بمواصلة تحقيقات الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن.

٨٤ - ولاحظت ازدياد عدد المحاكمات المتعلقة بالمتهمين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في رواندا، وقالت إن من الواجب اتباع الأصول القانونية المرعية في التعامل مع المتهمين.

٨٥ - وأردفت تقول إن حكومتها تحث أيضا حكومة كوبا على ضمان حرية التعبير والتجمع بوسائل من ضمنها إصلاح القوانين لتمكين الأحزاب السياسية ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية من العمل بحرية، وعلى الالتزام بالمعايير الدولية المطبقة على المحتجزين السياسيين.

٨٦ - ومضت تقول إن استراليا تحث الصين على المصادقة في وقت مبكر على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان اللذين وقعتهما الصين، في الآونة الأخيرة، دون إبداء تحفظات ذات شأن، وعلى إدماجهما في القوانين المحلية. وذكرت أن حكومة استراليا تشجع الخطوات التي اتخذتها الصين في الفترة الأخيرة لتعزيز التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان وهي تتطلع إلى قيام موظفي الأمم المتحدة المسؤولين عن حقوق الإنسان بزيارات أخرى إلى الصين.

٨٧ - وقالت إن الزيارة التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام إلى ميانمار في الآونة الأخيرة والتي كانت موضع ترحيب ينبغي أن تكون منطلقا لحوار بناء بين الحكومة والأمم المتحدة يؤدي إلى إحراز تقدم في حالة الحقوق السياسية وحقوق الإنسان. وأعربت، في الوقت نفسه، عن أسف استراليا للانتهاك المستمر لحقوق الإنسان، بما في ذلك السخرة واحتجاز أعضاء المعارضة. ودعت الحكومة إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين دون شروط.

٨٨ - وفيما يتعلق باندونيسيا، أعربت عن ترحيب استراليا بشروعها في تنفيذ خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان وبتعزيز دور اللجنة الوطنية الاندونيسية لحقوق الإنسان. وقد قالت إن حكومة استراليا سعت إلى مساندة الجهود التي تبذلها اندونيسيا من خلال وسائل عملية منها تقديم المساعدة المالية الشاملة للجنتها الوطنية، ووسعت نطاق برنامجها للمساعدة إدراكا منها لازدياد صعوبة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بسبب الأزمة الاقتصادية.

٨٩ - وأعربت عن ترحيب استراليا أيضا بالجهود التي تبذلها كمبوديا لتحسين حالة حقوق الإنسان فيها، والتي تتضمن خطة لمحاربة بغاء الأطفال والاتجار بهم وإدخال تحسينات على التعليم وتمديد ولاية مكتب مفوضية حقوق الإنسان في بنوم بنه. بيد أن هناك أسبابا كثيرة تدعو إلى القلق منها استمرار مشكلة الإفلات من العقوبة. ولهذا السبب، قالت إن حكومتها ترحب بتعيين الأمين العام فريقيا من الخبراء لتقييم انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الخمير الحمر، والخيارات المتاحة لتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وقالت إن استراليا تحث جميع الأطراف على قبول نتائج الانتخابات التي أجريت في تموز/يوليه ١٩٩٨ وإيجاد الحلول الوسطى اللازمة لتشكيل حكومة فعالة.

٩٠ - وأعربت عن ترحيب استراليا، بوصفها جارة صديقة لبابوا غينيا الجديدة، بالتطورات الإيجابية في بوغانفيل، وأشادت بوجه خاص، بكل الأطراف لالتزامها بوقف الأعمال العدائية منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وبوقف إطلاق النار منذ أيار/ مايو ١٩٩٨. وقالت إن حكومة بلدها لا تزال تقدم دعما قويا للمصالحة واحترام حقوق الإنسان من خلال برنامجها للمساعدة ومشاركتها في قوة رصد السلم المتعددة الجنسيات.

٩١ - **السيد شيرينيوك** (جمهورية مولدوفا): قال إن المسؤولية الأولى عن حقوق الإنسان تقع على عاتق فرادى الأمم رغم أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها قد أصبح هدفا من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة.

٩٢ - وذكر أن جمهورية مولدوفا قد عكفت على تحويل مجتمعها إلى الديمقراطية وأصبحت دولة يسودها حكم القانون. وهي لذلك تعلق على حقوق الإنسان أهمية خاصة. وقد صادقت على أغلب الصكوك الدولية لحقوق

الإنسان، وانضمت أيضا إلى اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة والتي وضعها المجلس الأوروبي. ثم قال إن الدستور الجديد، الذي ينص على إدماج المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في القوانين المحلية، يوفر ضمانات حقوق الإنسان لكل المواطنين، بينما تكفل القوانين الوطنية أيضا للأقليات حرية التعبير والحق في تنمية هوياتها العرقية والثقافية واللغوية والدينية في حرية. وقد أجرى البرلمان إصلاحات لتحسين النظام القضائي.

٩٣ - وأضاف قائلا إن جميع الانتخابات التي أجريت منذ الاستقلال كانت حرة ونزيهة. ورغم الأزمة الاقتصادية والمالية، تبذل الحكومة جهودا كبيرة لحماية حقوق الإنسان كما أنها عززت مؤسسات حقوق الإنسان. وأعرب عن تقدير الحكومة الكبير للمساعدة المقدمة من مفوضية حقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان، والديمقراطية وسيادة القانون وفي إنشاء مكتب لأمين المظالم. وتم مؤخرا تعزيز الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني بشأن حقوق الإنسان، وتبذل جهود لتشجيع حملات التثقيف في مجال حقوق الإنسان وإذكاء وعي الجمهور بهذه الحقوق. وفضلا عن ذلك، من المقرر إصدار طبعة من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان من عدة مجلدات كجزء من الاحتفال بذكرى اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٩٤ - وأردف يقول إن التحول إلى الديمقراطية في جمهورية مولدوفا قد تضرر جراء أعمال النظام الانفصالي في شرق البلاد الذي يواصل انتهاك حقوق الإنسان لسكان مولدوفا في تلك المنطقة. وأوضح أن مواطني مولدوفا الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون لا يمكنهم الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات ولا اللجوء إلى المحاكم ولا المشاركة في الإصلاحات الاقتصادية في مولودوفا. كما لا يمكنهم دراسة لغتهم الأم أو حتى استخدام الحروف الأبجدية اللاتينية.

٩٥ - واستطرد يقول إن أعضاء مجموعة إلاسكو لم يطلق سراحهم بعد رغم النداءات العديدة التي وجهت إلى النظام الانفصالي في المنطقة الشرقية. وذكر أنهم أودعوا السجن بصفة غير مشروعة في عام ١٩٩٢، وبقي إيلي إلاسكو نفسه محتجزا رغم أنه انتخب، في تلك الأثناء، عضوا في برلمان مولدوفا لولاية ثانية.

٩٦ - ومضى يقول إن حكومة مولدوفا أكدت مجددا، رغم ذلك، رغبتها في استئناف المفاوضات بشرط التسليم كأمر مفروغ منه بمبدأ وحدة الأراضي.

٩٧ - **السيد زاكيوس** (قبرص): قال إنه لا بد من بذل مزيد من الجهود لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأنه ينبغي إذن أن تكون لدى الدول الإرادة السياسية للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها تنفيذا تاما. وينبغي أن تقتصر التحفظات على أحكام محددة.

٩٨ - وأشار إلى أن حكومة قبرص تدعم العمل الذي تقوم به المفوضة السامية لحقوق الإنسان دعما تاما، وأعربت عن ترحيبها بتقريرها. ومع أنها تشاطرها الرأي بأن المشاركة الإيجابية قد تكون مثمرة في الحالات التي تنتهك فيها حقوق الإنسان، فإنها ترى أيضا أنه لا ينبغي أن يفلت من يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق

الإنسان من العقوبة. ولهذا السبب، أعرب عن ترحيب حكومته بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وتأييدها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. واستدرك قائلا إن نجاح مثل هذه المؤسسات لن يتحقق إلا إذا حيل دون تدخل الضرورة السياسية في تنفيذ العدالة.

٩٩ - وأبلغ اللجنة بأن المفاوضات المتعلقة بانضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي قد بدأت في ذلك اليوم نفسه في بروكسل. وأعرب عن استعداد قبرص لاتخاذ الخطوات اللازمة لضمان نجاح المفاوضات. وأشار، في هذا الصدد، إلى أن أحد الشروط الحاسمة لهذا الانضمام يتعلق بتاريخ مقدم الطلب في ميدان حقوق الإنسان، وأن قبرص كانت منذ وقت طويل مستعدة لمواجهة هذا التحدي. وأعرب عن ثقة الحكومة في أن عضوية الاتحاد الأوروبي ستساهم في تحسين رفاه جميع القبارصة وستضمن تمتعهم جميعا بأرفع مستويات حقوق الإنسان.

١٠٠ - واستطرد يقول إن الرئيس دعا، بهذه الروح، الطائفة القبرصية التركية إلى المشاركة في المفاوضات. ومع أن الاتحاد الأوروبي رحب بهذه الدعوة ووصفها بأنها نزيهة وكريمة، فإن تركيا والقيادة القبرصية التركية قد رفضاها للأسف.

١٠١ - وذكر أن الحكومة قد عقدت العزم على إقامة مجتمع يسود فيه احترام حقوق الإنسان وبذلت جهودا كبيرة في ميدان حقوق الإنسان وحققت فيه إنجازات كثيرة كما تشهد على ذلك بوضوح النتائج التي توصلت إليها مختلف الهيئات المنشأة باتفاقيات بشأن التقارير التي قدمتها قبرص إليها. وقال إنه رغم الجهود التي تبذلها الحكومة، لا تزال حقوق الإنسان الأساسية للقبارصة تُنتهك بسبب الجريمة التي ارتكبتها تركيا في عام ١٩٧٤: فمثلث الأراضي القبرصية لا يزال محتلا، كما أن قوة تركية كبيرة طبقت سياسة التطهير العرقي هناك. وأعرب عن اعتقاد حكومة بلده أن إحدى النتائج التي يمكن ملاحظتها والمترتبة على تقاعس المجتمع الدولي إزاء تلك الجريمة هي في تكرار ارتكابها في وقت لاحق في أجزاء أخرى من العالم.

١٠٢ - وقال إن أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ من القبارصة قد حرموا من ممتلكاتهم بسبب طردهم قسرا من ديار آبائهم، كما أن المستوطنين لا يزالون يفدون من تركيا منتهكين اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بتغيير التركيب الديمغرافي في قبرص. واستدرك قائلا إن الوضع قد أدى أيضا إلى هجرة ثلث سكان قبرص الأتراك من الأراضي المحتلة. كما أن الجانب التركي كثف حملته في الآونة الأخيرة لنزع ملكية اللاجئين القبارصة اليونانيين، منتهكا بذلك القانون الدولي. وقد أدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في حكم أصدرته في عام ١٩٩٦، تركيا بانتهاك حقوق الملكية للاجئين القبارصة اليونانيين. وأوضح أن هذا الحكم يؤكد أن جميع اللاجئين لا يزالون هم أصحاب الحق في ملكية الممتلكات في الجزء المحتل من قبرص الذي طردوا منه قسرا. وفي حكم لاحق صدر في تموز/يوليه ١٩٩٨ في هذه القضية، قررت المحكمة إلزام تركيا بدفع تعويض كبير لمقدم الدعوى. وأعرب عن أمل حكومته في أن ينفذ هذا الحكم وفقا للممارسة المعمول بها في المجلس الأوروبي.

١٠٣ - وأعرب عن قلق حكومته البالغ بشأن اليونانيين الموارنة "المطوقين" في المنطقة المحتلة. واستشهد بمقتطفات كثيرة من تقرير الأمين العام (S/1996/411) الذي ذكر فيه، في جملة أمور، أن القبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة يخضعون لقيود فرضت على حرياتهم الأساسية، مما

سيفضي حتما مع مرور الزمن إلى زوال هذه الجماعات. وقال إن الوضع قد تدهور حقا: فقد أنهي وجود الموارنة في إحدى القرى في الفترة الفاصلة. ودعا الجانب التركي إلى الاستجابة بتنفيذ توصيات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص الواردة في الوثيقة S/1995/1020.

١٠٤ - وأعرب عن أسفه الشديد لعدم تمكّن أسر المفقودين في قبرص بعد من معرفة مصير ذويهم. وقال إن الأمين العام أبلغ (S/1998/488، الفقرة ٢٣) أن رفض الجانب القبرصي التركي مناقشة ترتيبات إعادة رفات القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك المفقودين حال دون إحراز أي تقدم بصدد تنفيذ اتفاقية تموز/يوليه ١٩٩٧ المبرمة بين الجانبين بشأن المسائل الإنسانية.

١٠٥ - وجدد دعوة حكومته الموجهة إلى جميع الأطراف المعنية، ولا سيما تركيا، إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإيجاد حل لما هو في حقيقة الأمر مسألة إنسانية صرفة. وناشد، بصفة خاصة، القبارصة الأتراك أن يقوموا بتنفيذ اتفاقية تموز/يوليه ١٩٩٧ وأن يظهروا الالتزام بالسعي المبذول في ما يتعلق بالأشخاص المفقودين، مساهمين على هذا النحو في إنهاء آلام عدم اليقين التي ظلت تلم بأسر المفقودين طوال هذا الوقت.

١٠٦ - ومضى يقول إن حكومته يساورها قلق كبير بسبب تدمير تركيا، الواسع النطاق والمتعمد، للتراث الثقافي والديني للقبارصة اليونانيين في المنطقة المحتلة، وإنه يعتقد أن هذا الأمر يسبب قلقا شديدا للمجتمع الدولي أيضا. وأشار إلى تقرير نشرته صحيفة نيويورك تايمز في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨ ويستند إلى أقوال المحققين التابعين للشرطة الأوروبية جاء فيه أن نهب الكنائس اليونانية الأورثوذكسية في المنطقة المحتلة كان من أكثر عمليات نهب الآثار الفنية منهجية منذ الحرب العالمية الثانية.

١٠٧ - وأردف أن التجربة المريرة التي عاشتها الطائفة القبرصية اليونانية جعلت أفرادها يدركون أن احترام حقوق الإنسان التزام يجب الوفاء به من أجل الأجيال المقبلة. ولهذا السبب، أصبح إعلان وبرنامج عمل فيينا برنامج عمل للحكومة.

١٠٨ - **السيد زياران** (جمهورية إيران الإسلامية): ذكر أن هناك أوجه قصور كثيرة في أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، التي تتأثر، إلى حد بعيد، بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية لأقلية. وهكذا أصبحت المعايير المزدوجة من المظاهر المعروفة على نطاق واسع لهذا النظام. كما أن إجراءات الأمم المتحدة الخاصة في ميدان حقوق الإنسان اعتباطية في ما يتعلق باختيار البلدان وتقييم التقدم المحرز والقرارات المتصلة بإنهاء الرصد. فكل شيء تقريبا يقع تحت رحمة "الجهات الراعية" التي نصبت نفسها المدافع عن حقوق الإنسان والتي استخدمت الآلية دون حدود لخدمة مصالحها في الأجل القصير، فلم تأت بأي خير لحقوق الإنسان.

١٠٩ - وذكر أنه لا بد من التغيير؛ إذ أن النظام متجه إلى طريق مسدود وقد تسوء مصداقيته كثيرا في نظر الرأي العام العالمي إذا استمر هذا التوجه. غير أنه ليس ثمة من داع إلى تفكيك هذا النظام، وإنما ينبغي تحرير حقوق الإنسان، بوصفها موضع اهتمام كل الدول والأفراد، من سيطرة أولئك الذين يصورون أنفسهم بأنهم "فرسان جاءوا للنجدة". ولذلك ينبغي إيلاء القدر المناسب من الاهتمام للنهج البديلة. ويصدق ذلك، بصفة خاصة، على

إنشاء آليات وطنية لحقوق الإنسان يكون بوسعها أن تشارك مشاركة كبيرة، مثلما هو بوسع المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية والتوعية بحقوق الإنسان وحملات توعية الجمهور أن تفعل.

١١٠ - وأضاف قائلا إن الحكومة ملتزمة التزاما تاما بتطوير حقوق الإنسان وفقا لتعاليم الإسلام السامية التي تعتبر حقوق الإنسان سماوية في أصلها ولذا فهي جديرة بالحماية.

١١١ - وقال إنه لا تزال أمام بلده، بطبيعة الحال، أشواط طويلة قبل تحقيق جميع أهدافه، وإن مجتمعه ليس معصوما من الخطأ. بيد أن قدرا كبيرا من التقدم قد تحقق، وهناك التزام قوي وسعي حثيث من جانب الحكومة، فخلال العام المنصرم، تم تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيع المشاركة المدنية والسياسية الأكثر فاعلية، وتم توطيد حكم القانون وتطوير حقوق المرأة، وتدعيم الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتطويرها، ولا سيما حرية التعبير.

١١٢ - وأضاف أن حكومته ترى، في ما يتعلق بمشروع القرار الذي يجري إعداده عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية والذي تقدمه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أن الرصد الدولي لا مسوغ له، غير أنها على استعداد للتوصل إلى توافق آراء مع مقدمي مشروع القرار، وكانت قد وعدت بالتعاون التام مع آليات حقوق الإنسان.

١١٣ - ومع ذلك، قال إن الحكومة ترى أنه لا بد من وجود ضوء في نهاية النفق إذ ينبغي وجود تقديم حوافز للتعاون مع آليات حقوق الإنسان، وأن تعرف معايير "التدرج". ولا ينبغي أن يُنظر إلى الرصد الدولي بوصفه الحل الوحيد؛ ذلك أن مهمة إضفاء الصيغة المؤسسية على حماية حقوق الإنسان لن تكلل بالنجاح ما لم تتح الفرصة للمؤسسات الوطنية لكي تتخذ زمام المبادرة.

١١٤ - وأعرب، في الختام، عن تقديره للجنة الدولية للصليب الأحمر لما قدمته من مساعدة في إعادة جثث الدبلوماسيين الإيرانيين الذين قتلتهم قوات الطالبان في أفغانستان.

١١٥ - **السيد سارنيك** (الهند): قال إن النهج القائم على الحقوق المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة قد شهد تطورا سريعا وإن تقرير المفوض السامي (A/53/36) قدم استعراضا مفيدا له في العام الماضي. ويختلف نطاق هذا النهج حسب السياق: فالأسس القانونية لحقوق الطفل وحقوق المرأة قد أنشئت بصورة واضحة بموجب الاتفاقيات ذات الصلة بينما ورد أفضل توضيح للحق في التنمية في الإعلان المتعلق بالحق في التنمية.

١١٦ - وذكر أن النهج القائم على الحقوق ملائم بشكل واضح في حالة الحقوق المدنية الأساسية مثل حق عدم التمييز وحق المساواة اللذين تتم معالجتهما على الصعيد الوطني. بيد أن الآثار المترتبة على هذا النهج من حيث انطباقه على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى التنمية وتقاسم الالتزامات على الصعيدين الوطني والدولي أقل وضوحا، وخاصة في حالة البلدان النامية.

١١٧ - وأعرب عن تأييد حكومته للنهج القائم على الحقوق بقدر ما يعني أن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي حقوق أصيلة للفرد أو الجماعة، وليست عملا من قبيل الإحسان او الخدمة الاجتماعية. ويستند هذا النهج إلى مجموعة من القوانين المقبولة كما أن احترام حقوق الإنسان لا يعتمد على موارد البلدان أو مستوى تنميتها. ولم تجعل الهند قط الديمقراطية رهينة بالقضاء على الفقر، ولا جعلت حقوق الإنسان رهنا بتحقيق التنمية.

١١٨ - ومع ذلك، قال إن الحقوق وحدها غير كافية، حيثما كان العجز عن التمتع بحقوق الإنسان متصلا بالتخلف؛ فالتنمية القائمة على الديمقراطية والمشاركة الشعبية والمدعومة بقدر كاف من الموارد التي تعد، في حد ذاتها، حقا، لازمة للنهج القائم على الحقوق الذي يؤكد المسؤولية عن توفير الضمانات لممارسة حقوق الإنسان على المستوى الدولي أكثر مما يرمي إلى قصر دور المجتمع الدولي على مجرد رصد الحقوق المدنية والسياسية وتعزيزها.

١١٩ - وأشار إلى أن عدة عوامل هيكيلية منها عبء الديون، وسوء شروط التبادل، وعدم كفاية التكنولوجيا والدراية الإدارية، تحد من نطاق ممارسة حقوق الإنسان في البلدان التي تعاني من هذه المشاكل. وقد اعترف إعلان وبرنامج عمل فيينا بأن حقوق الإنسان موضع اهتمام مشروع من قبل المجتمع الدولي، غير أنه ينبغي استكمال هذا الاهتمام بالتضامن والتعاون، بما في ذلك التعاون من أجل التنمية.

١٢٠ - وقال، محاولا إيضاح مفهوم الحق في التنمية، إن ديباجة الميثاق قد أشارت ضمنا إلى هذا الحق في التعبير التالي: "وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح". وأضاف أن الحق في التنمية هو حق الفقراء في التخلص من قبضة الفقر، وحق المتخلفين اقتصاديا في التمتع التام بحقوقهم الإنسانية. وعلى الصعيد الوطني، يشمل هذا الحق التمتع بموارد التنمية بالمستويات الموجودة منها. غير أن لمعالجة الاختلالات والتشوهات على المستوى الدولي التي تؤثر في الحق في التنمية أهمية مماثلة. ولا يكفي ضمان تلقي جميع المواطنين حصة عادلة من "الكعكة" الوطنية مهما كان حجمها، بل إن ثمة حاجة أيضا إلى تهيئة الأحوال التي تمكّن البلدان النامية ومواطنيها، فرادى ومجتمعين، من جعل "الكعكة" أكبر حجما ومن رأب الفجوة التي تفصل عالمهم عن العالم المتقدم النمو.

١٢١ - وأردف يقول إن المساعدة الرسمية من أجل التنمية ليست سوى اعتراف رمزي بحق الفقراء في تحسين مستوى عيشهم وبأن الأغنياء يدينون بشيء للفقراء. ولا يشكل الحق في التنمية مطالبة بالتعويض عن استغلال العالم النامي - وإن لم يكن بالمستطاع استبعاد هذه المطالبة كنتيجة طبيعية للنهج القائم على الحقوق - وإنما هو اعتراف بواجب الأغنياء نحو الفقراء لا على أساس الإحسان، ولكن استنادا إلى الحق في الحياة الكريمة. وسيكون للقوة الأخلاقية التي تدعو إليها الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أهمية حاسمة في إكساب المصداقية لهذا الاعتراف.

١٢٢ - واستطرد قائلا إن المؤشرات والعلامات الدالة في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ينبغي أن تراعي مستويات التنمية المختلفة والالتزامات الوطنية والدولية أيضا؛ ويجب أن تكون أدوات للعمل المشترك

لا مجرد سبل لتجريد المحرومين من القدر الضئيل من الكرامة الذي يتمتعون به بجعل صورة الأغنياء مقياسا يقيسون به عجزهم.

١٢٣ - وفي الختام، أبدى رغبته في التعليق على تقريرين من التقارير المعروضة على اللجنة. وأعرب عن تأييد وفده للتوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص عن التعصب الديني (A/53/279)، لا سيما النهج المتزن الذي اتبعه وتوصيته الخاصة بإعادة تحديد ولايته بحيث تركز لا على التعصب الديني فحسب بل على الحرية الدينية وحرية العقيدة أيضا.

١٢٤ - وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان في أفغانستان قال إن التفاصيل المرعبة لأخبار انتهاك حقوق أقلية الهزاره الواردة في تقرير المقرر الخاص (A/53/539) والأدلة المستقلة المؤكدة لها، تثير قلقا بالغا. ولا يمكن أن يستمر المجتمع الدولي في تجاهل هذا الوضع بحجة أنه يتعلق ببلد قصي، أو لأن هناك مصالح اقتصادية أخرى في الميزان. وينبغي أن يكون اتخاذ قرار قوي بداية استراتيجية لجعل الحالة في أفغانستان أكثر قبولا.

١٢٥ - **السيدة كالاجدزيساليهوفيك** (البوسنة والهرسك): أعربت عن عدم موافقتها على تعليقات المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وكرواتيا ويوغوسلافيا (A/53/322 و Add.1) التي تشير إلى أن الأحوال قد تدهورت في كل هذه البلدان. ففي بلدها تحسنت الحالة، والسلم آخذ في الرسوخ وأصبح لتنفيذ اتفاقية دايتون أثر إيجابي آخذ في الظهور تدريجيا. ومن المنجزات الأخيرة إجراء انتخابات سلمية وديمقراطية في كل أنحاء البوسنة والهرسك كانت إلى حد بعيد نتيجة للتطورات الإيجابية في حالة حقوق الإنسان وشملت هذه التحسينات تطوير وسائط الإعلام المستقلة وتوسيع نطاق حرية التنقل وإعادة هيكلة الشرطة التي يتم الاضطلاع بها في الوقت الحالي ووصول عدد متزايد من مجرمي الحرب المتهمين إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولولا الوجود الدولي لاستحال تحقيق هذه التحسينات.

١٢٦ - وأردفت تقول إنه رغم ذلك لا يزال هناك عمل كثير ينتظر أن ينجز في تنفيذ بعض الأحكام الرئيسية من الاتفاقية. وأعربت عن قلق حكومتها البالغ، خاصة إزاء بعض الأحكام الرئيسية المتعلقة بعودة اللاجئين والتعاون التام مع المحكمة الدولية وتعزيز المؤسسات المشتركة - وقالت إن عودة اللاجئين والمشردين في الداخل أمر بالغ الأهمية لتحقيق سلام دائم وإقامة دولة ديمقراطية متعددة الأعراق. ومما يدعو إلى الأسف أنه رغم أن الاتفاقية تنص على حق اللاجئين والمشردين البالغ عددهم ١,٤ مليون شخص في العودة إلى مواطنهم الأصلية، فإن ٤٠٠ ٠٠٠ منهم فقط قد مارسوا هذا الحق. وتشكل العودة الشاملة، وخاصة إلى مناطق الأقليات، حجر الزاوية لإنشاء البوسنة والهرسك الديمقراطية.

١٢٧ - وفيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الدولية، ذكرت أن عددا كثيرا من المتهمين لا يزال طليقا رغم أن التعاون من قبل الكيان الصربي في البوسنة والهرسك قد شهد بعض التحسن. وستواصل حكومتها محاولاتها لضمان التعاون التام من قبل كل الوحدات السياسية داخل البوسنة والهرسك؛ إذ ان المخاطر ستظل تكتنف عملية المصالحة إلى أن يتم تقديم جميع مجرمي الحرب إلى العدالة. ويشكل المفقودون البالغ عددهم أكثر من ١٩ ٠٠٠ شخص والذين ينبغي إيضاح مصائرهم جزءا مهما آخر في تلك العملية.

١٢٨ - **السيد روكاناس** (اليونان): أعرب عن تأييد وفده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي.

١٢٩ - وفي معرض إشارته إلى حالة حقوق الإنسان في قبرص قال إن بعض الوفود ذكرت أن قبرص تشهد انتعاشا اقتصاديا وأن المشكلة فيها أقل خطورة من مشاكل أجزاء أخرى من العالم. غير أن حقوق الإنسان ليست انتقائية وغير قابلة للتجزئة: فانتهاك حقوق الإنسان الذي لا ينتصف له يظل انتهاكا مهما طال عليه الزمن. فعاملا الزمن والحجم لا يؤخذ بهما عند معالجة حقوق الإنسان. وذلك أحد الأسباب التي حدت بالمجتمع الدولي إلى أن يعلن أن الحالة في قبرص غير مقبولة وأن تسويتها لن تتم إلا وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٣٠ - واستطرد يقول إن مندوب قبرص قد وصف ما تضمنته القائمة الطويلة من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي دأبت القوات التركية المسلحة على ارتكابها بصفة منهجية منذ عام ١٩٧٤. ولا تزال الحالة منذرة بالخطر. إذ لا تنتهك حقوق القبارصة اليونانيين والموارنة بصفة منهجية فحسب، بل إن القبارصة الأتراك لا يتمتعون بحق التعبير عن آرائهم أو إقامة صلات منتظمة مع أفراد الطائفة القبرصية اليونانية وليس بإمكانهم أن يمثلوا في المفاوضات المتعلقة بعضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي في المستقبل أو أن يشاركوا في هذه المفاوضات. وفي السنوات القليلة الماضية، غادر كثير من الأتراك القبارصة الجزيرة وحل محلهم مستوطنون أرسلوا إلى الأراضي المحتلة في إطار سياسة محكمة للتطهير العرقي والاستعمار.

١٣١ - وأردف يقول إن مشكلة قبرص لا يمكن تجاهلها ببساطة أو تركها تستفحل لتصبح سابقة خطيرة؛ وقال إن وفده يدعو المجتمع الدولي إلى اليقظة ويدعو تركيا إلى أن تلتزم جانب المسؤولية في تصرفاتها، وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة.

١٣٢ - **السيدة سينيغيورغيس** (إثيوبيا): قالت إن إثيوبيا بوصفها من أقل البلدان تطورا، تعلق أهمية خاصة على الحق في التنمية وتنفيذ هذا الحق بفعالية. وأعربت، لهذا السبب، عن ترحيب وفدها بالاعتراف المتزايد بالحق في التنمية بوصفه جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأخرى، ولاحظت مع الارتياح اعتماد النهج القائم على الحقوق في ميدان التنمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولا يعتبر قرار لجنة حقوق الإنسان تعيين خبير مستقل للحق في التنمية مشجعا فحسب، بل يعبر أيضا عن قوة الدفع التي اكتسبتها هذه المسألة.

١٣٣ - وأردفت تقول إن إثيوبيا قد زج بها في حرب أهلية دامت زهاء ثلاثين عاما ارتكبت أثناءها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وبعد سقوط النظام العسكري في عام ١٩٩١، التزمت حكومتها باستعادة احترام حقوق الإنسان واعتمدت إجراءات قانونية مشددة لتحقيق هذه الغاية. وانضمت إثيوبيا إلى ١٥ صكا دوليا لحقوق الإنسان، وينص دستورها على ضرورة تفسير أحكام الدستور المتعلقة بحقوق الإنسان وفقا لمبادئ هذه الصكوك. وتقوم حكومتها، في الوقت الحاضر، تسليما منها بضرورة اتخاذ إجراءات إضافية لضمان التمتع الفعلي بحقوق الأنسان، بإنشاء مؤسسات لحقوق الإنسان وإيجاد وظيفة لأمين مظالم خاص بحقوق الإنسان. وستشكل هذه التطورات تقدما أساسيا في تطوير وحماية حقوق الإنسان في إثيوبيا.

١٣٤ - ومضت تقول إن احترام حقوق الإنسان يستلزم السلم والاستقرار. غير أن الأعمال العدائية التي اندلعت في شمال إثيوبيا في أيار/ مايو ١٩٩٨ نتيجة العدوان الصارخ الذي قامت به الحكومة الإريترية أدى إلى وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ففي بداية النزاع، قصفت القوات الإريترية بلدتين إثيوبيتين واستهدفت عمدا، المرافق المدنية، مما أسفر عن إزهاق أرواح مئات المدنيين ومن بينهم الأطفال أو تشويههم. وبعد ذلك، طرد أكثر من ٠٠٠ ٣٠ إثيوبي من إريتريا بينما احتجز آخرون قسرا في إريتريا وفي الأراضي المحتلة وتعرضوا للتعذيب، والضرب والاغتصاب والتخويف. ولقي عدد من المدنيين حتفهم اختناقا بعد أن حبسوا في حاويات للشحن ليست بها منافذ للتهوية. واضطر أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ إثيوبي كانوا يعيشون في المناطق المحتلة إلى النزوح وأصبحوا الآن معدمين تماما. وأرغم عدد آخر على اكتساب الجنسية الإريترية، بينما يساق الشباب عنوة إلى التجنيد في الجيش الغازي.

١٣٥ - واستطردت تقول إن الحكومة الإريترية تسعى، في الوقت نفسه، إلى تضليل الرأي العام العالمي بإطلاق اتهامات باطلة بانتهاك حقوق الإريتريين المقيمين في إثيوبيا. وصحيح أن حكومتها، ممارسة منها لحقها السيادي، قد اتخذت إجراءات وقائية ضد الأفراد والمنظمات الإريترية التي تمارس أنشطة سرية تقوض أمن إثيوبيا، غير أن الادعاءات بحدوث عمليات طرد جماعية لا أساس لها. والحقيقة هي أن أكثر من ربع مليون إريتري لا يزالون يعيشون ويعملون في أمان في إثيوبيا. ومع أن إثيوبيا ليست طرفا في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، فإن الواجب الأخلاقي يملي عليها الامتثال لأحكام هذه الاتفاقيات التي أنشأت المعايير الدولية الراسخة التي تحكم تصرفات الدول. وهي لذلك تحث المجتمع الدولي على ممارسة الضغط على الحكومة الإريترية لكي تكف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للإثيوبيين المقيمين في إريتريا وفي الأراضي التي احتلها هذا البلد احتلالا غير مشروع.

١٣٦ - **السيدة شفيتانوفسكا** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قالت إنه تمت في الخمسين سنة التي مضت منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إقامة هيكل ضخم من معايير حقوق الإنسان التي استرشدت بها الدساتير والقوانين في بلاد كثيرة، منها بلدها. وقالت إن من الطبيعي أن اعتماد المعايير ليس إلا شرطا واحدا للتمتع الفعلي بحقوق الإنسان، غير أن وضع هذه المعايير يجب أن يستمر وأن يعزز المعايير الموجودة أصلا. ولهذا السبب، فهي ترحب بالعمل الذي يجري الاضطلاع به في مشروع البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة. ومن المناسب أيضا أن تقترن الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي باعتماد مشروع الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وأجهزة المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا (A/C.3/53/L.5).

١٣٧ - ورحبت بالاعتراف المتزايد بتلازم حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية؛ فبينما تشكل الديمقراطية وحكم القانون أفضل الشروط الواجب توافرها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، يُحدث تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية أثرا إيجابيا من خلال تحسين احترام الحقوق المدنية والسياسية وتخفيض حدة التوترات في المجتمعات. ولذلك، ينبغي زيادة تأكيد الحق في التنمية وتنفيذه تنفيذا تاما.

١٣٨ - وركزت على حالة الأطفال الذين يتم إشراكهم في النزاعات المسلحة ويسخَّرون للعمل ويعانون من الإساءة الجنسية، ودعت إلى القيام بأقصى قدر من المساعي لمنع حدوث مثل هذه الممارسات؛ وقالت إن أهم شيء هو إزالة العوامل المسببة لذلك، والتي كثيرا ما ترتبط بالفقر والتخلف والافتقار إلى التعليم، وما شابه ذلك.

١٣٩ - وقالت إن حكومتها ترى أن هناك الكثير الذي ينبغي إنجازه في ميدان المساواة بين الجنسين، رغم أنها تعتبر نتائج المداولات داخل منظومة الأمم المتحدة والعمل الذي تضطلع به المنظمات الدولية نفسها مرضية. وأبلغت اللجنة، في هذا الصدد، بأن جمهورية مقدونيا اعتمدت بيانا يتعلق بالمساواة بين الجنسين في عملية اتخاذ القرارات.

١٤٠ - وأضافت أن وفدها يرى مغزى كبيرا لإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الوطنية أو العرقية أو الدينية أو اللغوية وفي العمل الذي تقوم به لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، وعلاوة على ذلك فإن مشاركة المنظمات غير الحكومية في هذا العمل يشكل خطوة هامة لحماية حقوق الأقليات. وبالمثل، قالت إن وفدها يرحب باعتماد المجلس الأوروبي، في الآونة الآخيرة، الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات الوطنية والميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات. وقالت إن لتوقيع بلدان جنوب شرق أوروبا، بما فيها بلدها، على هذه الاتفاقية الإطارية أهمية خاصة؛ ذلك أن من شأن ذلك الالتزام بحقوق الأقليات أن يعزز الثقة ويمهد السبيل لعلاقات حسن الجوار بين بلدان المنطقة. وأعربت عن ترحيبها بتطور آخر يتمثل في بدء الحوار مع بلدان جنوب شرق أوروبا، بما فيها جمهورية مقدونيا، التي أبدت رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقالت إنها تأمل في أن تتكثف هذه العملية في المستقبل القريب.

١٤١ - وأردفت تقول إن وفدها يحبذ تعزيز ولاية وأنشطة مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، وأعربت عن ارتياحه لقيادة السيدة روبنسون وعن دعمه التام للمفوضة السامية ولمكتبها؛ أملا في أن ينفذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان فيينا تنفيذا تاما في السنوات المقبلة.

البيانات التي أُدلي بها ممارسة لحق الرد

١٤٢ - **السيد عبد الحليم** (السودان): أعرب عن ترحيبه باعتراف ممثل النمسا، الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، بجهود الحكومة السودانية في ميدان حقوق الإنسان. وقال إن الاتحاد الأوروبي يدرك أيضا جهود حكومته لإيجاد حل سلمي ودائم يعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وتسعى الحكومة، في هذا الصدد، إلى ضمان المشاركة الديمقراطية الكاملة، وخاصة منذ اعتماد الدستور الجديد وقانون الأحزاب السياسية الذي يسمح للأحزاب السياسية ببدء أنشطتها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

١٤٣ - وأضاف أن منشأ التقارير المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان التي أشار إليها مندوب النمسا جهات معروفة تتمثل أهدافها غير المعلنة في تأجيج نيران الحرب وإلحاق الدمار بالشعب السوداني.

١٤٤ - واستطرد قائلا إن البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة عن انتهاكات حقوق الإنسان في السودان لا أساس له وهو غير مقبول: فالسودان يدرك تماما، هو وجميع الدول الأفريقية الأخرى، أن حقوق الإنسان تعني بالنسبة للولايات المتحدة اعتماد التسييس والمعايير المزدوجة وسيلة للإكراه والتدخل وحرمان الدول الأخرى من الحق في اختيار السبل والوسائل الخاصة بها لإدارة شؤونها. وقال إن سياسات الولايات المتحدة وممارساتها هي ألد أعداء حقوق الإنسان. ومن العسير نسيان أن الولايات المتحدة كانت العمود الفقري للفصل العنصري وهو جريمة ضد الإنسانية. وأضافت أنها رفضت الحق في التنمية، فاعترضت بذلك سبيل العالم النامي عامة وأفريقيا بصفة خاصة. ومن المثير للسخرية أن نسمع الولايات المتحدة تتحدث عن حقوق الإنسان علما بأنها تفتقر إلى المصداقية والموقف الأخلاقي في الداخل والخارج.

١٤٥ - ولاحظ، في هذا الصدد، أن انتهاكات حقوق الإنسان، حسبما ورد في تقرير أصدرته مؤخرا منظمة العفو الدولية، تتبع نمطا مستمرا وواسع النطاق في الولايات المتحدة حيث يتعرض آلاف الناس للأعمال الوحشية المتعمَّدة، وتساهم العنصرية في حرمان عدد لا حصر له من الرجال والنساء والأطفال من الحقوق الأساسية، وأن الغالبية الساحقة للضحايا، في كثير من المناطق، ينتمون إلى أقليات عرقية أو إثنية.

١٤٦ - وأردف يقول إن بلده كان ضحية الأعمال التي ارتكبتها الولايات المتحدة ضد حقوق الإنسان للشعب السوداني بتدمير مصنع الشفاء للأدوية في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وقد أدان العالم هذا الهجوم واعتبره اجتماع مجموعة الـ ٧٧ عقد في الآونة الأخيرة، انتهاكا لحق السودان في التنمية. وقد ساءت الحالة الإنسانية في كل أنحاء السودان بسبب تدمير مصنع الأدوية، وبصورة خاصة في الجنوب. وقد ازدادت الحالة سوءا نتيجة للعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة من جانب واحد. والولايات المتحدة مسؤولة عن إطالة أمد الحرب في السودان جراء سياستها الرامية إلى زعزعة الاستقرار، مما تسبب في بؤس وموت السكان الأبرياء. وإن السودان ليعتز بكونه في طليعة ركب حقوق الإنسان، مسترشدا في ذلك بتقاليده وقيمه. وذكَّر، في إشارة إلى انتهاك حقوق الإنسان، بالمثل الذي يقول إنه لا ينبغي لمن يسكن بيتا من زجاج أن يرشق بيوت الآخرين بالحجارة.

١٤٧ - **السيد شين غوافانغ** (الصين): قال إن ممثلي النرويج والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى وجَّهوا، في الأيام القليلة الماضية، الى الصين اتهامات لا أساس لها ويرفضها وفده جملة وتفصيلا؛ فحكم القانون سائد في الصين؛ والحكومة تعلق دوما أهمية كبيرة على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٤٨ - وأشار إلى أن الصين ترغب في العمل مع البلدان الأخرى وفي المشاركة في الحوار وتبادل وجهات النظر حول مسائل حقوق الإنسان على أساس الاحترام المتبادل والمساواة، وذلك بغية تطوير التفاهم المتبادل، وتضييق نطاق الخلافات ودعم قضية حقوق الإنسان على نطاق العالم. بيد أن الصين تعارض ممارسة بعض الدول داخل الأمم المتحدة القائمة على عقلية الحرب الباردة والمتمثلة في توجيه الاتهامات للآخرين بصدد مسائل حقوق الإنسان، وتأسف لقيام عدد قليل من الدول الغربية باتخاذ مثل هذا الموقف ضد الصين وبعض الدول النامية الأخرى على نحو يتناقض مع الحوار والتعاون في ميدان حقوق الإنسان.

١٤٩ - وأردف يقول إنه خليق بالوفود أن تنظر أولا إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في بلادها عند مناقشة حقوق الإنسان في محافل الأمم المتحدة. وأعرب عن أمل وفده في أن تتحلى هذه الوفود بالشجاعة اللازمة للتطرق الى هذه الانتهاكات أيضا. وذكّر اللجنة بأن الصين طرف في ١٧ اتفاقية دولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، خلافا للولايات المتحدة التي هي طرف في عدد قليل حقا من هذه الاتفاقيات ولم تفعل ذلك إلا بعد إبداء تحفظات كثيرة عليها. وقال إن وفده يأمل في أن تنضم الولايات المتحدة الى الاتفاقيات الأخرى أيضا.

١٥٠ - وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان الدولي لحقوق الإنسان، قال إن وفده يدعو البلدان الغربية الى التخلي عن عقلية الحرب الباردة وعن الممارسات الصدامية والعودة الى الحوار والتعاون للمساهمة في تطوير حقوق الإنسان.

١٥١ - **السيد فيرنانديز بلاسيوس** (كوبا): أعرب عن أسف وفده لأن يضطر الى الرد على إدعاءات ممثل كندا، وهي بلد تربطه بكوبا علاقة فائدة متبادلة، وتجري معه حوارا مفيدا يشمل أيضا حقوق الإنسان في البلدين.

١٥٢ - وذكر أنه رغم اعتراف كوبا بالتقدم الذي أحرزته كندا في مجال حقوق الإنسان، فإن الأحوال التي يعيش السكان الأصليون والأقليات الأخرى في ظلها مكرهين - في أدنى درجات المجتمع وهم غارقون في الفقر ومحرومون من ثقافتهم وحقوقهم الموروثة، بما في ذلك ملكية الأراضي التي عاشوا فيها جيلا بعد جيل - لا تزال مصدر قلق خاص لعدد كبير من الكوبيين.

١٥٣ - وردا على البيان الذي أدلى به ممثل استراليا، قال إن وفده يدعو ذلك البلد إلى الكف عن اتخاذ الخطوات التي تضيق نطاق المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها. ولا يزال القلق يساور وفده من جراء معدل الوفيات، المرتفع والمثير للقلق في استراليا، أثناء الاحتجاز، وخاصة في أوساط السكان الأصليين وسكان جزيرة مضيق توريس. وقال إن نسبة هذه الأقليات بين نزلاء السجون مفرطة الارتفاع، مع أنها تمثل نحو ٢ في المائة من السكان، وهي معرضة أكثر من غيرها لإساءة المعاملة. وتتوقع الحكومة الكوبية أن تتعلم السلطات الاسترالية الكثير من مواضيع القلق المشروعة التي أعربت عنها كوبا.

١٥٤ - **السيد مسدوا** (الجزائر): قال إن ممثلي نيوزيلندا وكندا واستراليا استعرضوا حالات حقوق الإنسان في أنحاء مختلفة من العالم دون أن يحرصوا الحرص الواجب على النزاهة التي ينبغي مراعاتها عند مناقشة مسائل حساسة مثل حقوق الإنسان.

١٥٥ - وذكر أنه كان خليقا بممثل نيوزيلندا أن يستذكر تاريخ علاقات بلده القريب مع السكان الأصليين الذين تثير حالتهم المزعجة قلق المجتمع الدولي؛ فهم أكثر النيوزيلنديين حرمانا من الأراضي والتعليم والعمل والسكن والخدمات الصحية. ويكاد تمثيلهم يكون معدوما في ما يتعلق بإدارة شؤون الدولة، وهم أشد السكان معاناة من المشكلات الاجتماعية مثل إدمان الخمر والمخدرات والجنوح والسجن.

١٥٦ - وأجاب على البيان الذي أدلى به ممثل كندا قائلا إن سجل كندا في ميدان حقوق الإنسان لا يخلو من النقائص، فانتهاكاتها لحقوق الإنسان بالغة الكثرة، لا سيما الانتهاكات المرتكبة ضد سكانها الأصليين وضد الأقليات من السكان المحرومين من كثير من حقوقهم، كما أن البيان الذي أدلى به هذا الممثل تضمن كثيرا من المعلومات غير الدقيقة: فعما إذا كان البيان قد أعد عن سوء قصد أو كان مجرد نتيجة للجهل بحقيقة الوضع في الجزائر، قال، أولا، إنه يغلب حسن الظن بهذا الممثل - فأي "حالة إنسانية" في الجزائر لا وجود لها إلا في ذهن ممثل كندا - وثانيا، يناقض مراقبو الحالة الموضوعيون والمتنبهون ما ذكره ممثل كندا، و ثالثا، لا يرى وفده سببا لأن يكون تلاقي الأحداث السياسية والدينية مدعاة للقلق؛ فالجزائر تعد لإجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة في هدوء تام، ولاستقبال شهر رمضان الذي ستحتفي، مع بقية العالم المسلم، بمقدمه في خشوع. وأخيرا، أعرب عن دهشة وفده ومعارضته للإيحاء بأن فريق الشخصيات المرموقة الذي دعته الحكومة لزيارة الجزائر ذكر ضرورة توسيع نطاق هذا التعاون ليشمل أجزاء من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: فالجزائر تربطها أصلا علاقات مع هذه الآليات ولم تكن بحاجة الى نصيحة من كندا أو أي بلد آخر قبل إقامة هذه العلاقات.

١٥٧ - وأضاف يقول إن ممثلي استراليا وكندا ونيوزيلندا أخفقوا في الإعراب عن استيائهم للارهاب الذي يواجهه شعب الجزائر بتصميم وشجاعة، مما لا يجعلهم أهلا للتعرض لأي حالة من حالات حقوق الإنسان في أي بلد، ناهيك عن الجزائر: فهم قد تجاهلوا التقدم الملحوظ الذي حققته الجزائر بتعزيز حكم القانون والديمقراطية بوصفها تعبيرا عن إرادة شعبها العليا. وحقوق الإنسان ليست حكرا لأي بلد، فكل البلدان بحاجة الى تطوير حقوق الإنسان بموضوعية ودون اللجوء الى معايير مزدوجة.

١٥٨ - **السيد شو ميونغ نام** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): رفض الإدعاءات الشائنة الصادرة عن ممثل الولايات المتحدة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية؛ وقال إن ذلك البيان هو مجرد حيلة سياسية ولا قيمة له في ما يتعلق بحقوق الإنسان. وقال إن هذا القذف، شأنه شأن حالة أغلب البلدان التي وجهت اليها الولايات المتحدة الاتهامات على أساس حقوق الإنسان، تحركه دوافع سياسية. فقد ظلت الولايات المتحدة تسعى لعزل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية سياسيا ولخنقها اقتصاديا وعزلها عسكريا، لا لشيء سوى أن الجمهورية الديمقراطية الشعبية لم تنقد انقيادا أعمى للولايات المتحدة، أو تستسلم لسياسة القوى التي تتبعها أو لإرادتها التعسفية.

١٥٩ - وأضاف أن "مشكلة حقوق الإنسان" إن هي إلا اختلاق نابع من سياسة الولايات المتحدة الرامية الى عزل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وكتم أنفاسها بغية تفكيكها وقلب نظامها الاشتراكي: والواقع أن انتهاك حقوق الإنسان يكمن في تلك السياسة. ففي بلده الذي يتبع فلسفة تجعل الانسان محور اهتماماتها، يتمتع كل شخص بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية التي تجسدها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ورغم ذلك، ادعى ممثل الولايات المتحدة وجود مشاكل في حالة حقوق الإنسان وأورد الأحوال المعيشية مثالا لذلك، وفي الوقت نفسه تجاهل عن عمد أن التهديد العسكري المستمر والعقوبات الاقتصادية القاسية التي فرضتها الولايات المتحدة هي العقبة الرئيسية التي تحول دون تمتع شعب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالحقوق والحريات الأساسية.

١٦٠ - واستطرد يقول إن ممثل الولايات المتحدة قد أخفق في أن يذكر أن الحكومة تبذل قصارى جهدها لضمان تمتع مواطنيها بحقوق الإنسان، أو أن دعم مواطني جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لحكومتهم وثقتهم فيها لا حدود لهما، نتيجة لهذه الجهود ورغم الصعوبات المؤقتة التي فرضتها عدة سنوات متعاقبة من الكوارث الطبيعية، والعوائق المفتعلة التي فرضتها الولايات المتحدة. ومن الطبيعي أنه يتعين على الممثل أن يتجاهل هذه الحقائق إن كان ليروج لاختلاقات حكومته المألوفة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

١٦١ - وأردف يقول إن مما يثير الاشمئزاز أن الولايات المتحدة، التي نصبت نفسها قاضيا في ميدان حقوق الإنسان، تتهم مجموعة كبيرة من البلدان الأخرى على أساس سجلاتها المتعلقة بحقوق الإنسان: فالولايات المتحدة ما فتئت تحث البلدان الأخرى على احترام حقوق الإنسان، بينما تتخلف هي بعيدا عن الركب في تطبيق معايير حقوق الإنسان. ولم تكن أبدا صادقة بما فيه الكفاية لمناقشة مشكلاتها المتعلقة بحقوق الإنسان علنا، فالتزامها جانب الصمت في هذا الصدد لا ينم عن الكمال، بل يظهر نقيض ذلك: فبينما تتهم الولايات المتحدة البلدان الأخرى يعاني ٢٦ مليون من شعبها ويلات الجوع ويعيش أكثر من ٤٠ مليون شخص دون عتبة الفقر ولا يتمتع ٤٧ مليون فرد بالرعاية الصحية. وفضلا عن ذلك، يتعرض عشرات الآلاف من السكان الملونين الى التفرقة العنصرية كل يوم ويقع كثير منهم ضحايا جرائم العنف. ويفوق عدد نزلاء السجون مليون شخص، وهي أعلى نسبة للسجن في العالم. وتنتشر المعاملة المهينة للسجناء، وعلى الخصوص اغتصاب السجينات، والعقوبة القاسية بصدمات كهربائية تبلغ ٠٠٠ ٥٠ فولط. وسجل الولايات المتحدة في حقوق الإنسان في الخارج مخجل: فمنذ عام ١٧٧٦، اشتركت في أكثر من ٧٠ حربا أودت بحياة عدد لا يحصى من البشر. ويحدث الأمر نفسه اليوم في المناطق التي ترابط فيها قوات الولايات المتحدة.

١٦٢ - ومضى يقول إن لهذه الانتهاكات والانتهاكات الأخرى الكثيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الولايات المتحدة في الداخل وفي الخارج جذور عميقة في سياستها التي تتبع قانون الغاب في التنافس على البقاء. وبسبب سجلها السيئ الصيت لحقوق الإنسان الذي صار محط أنظار المجتمع الدولي، اختارت منظمة العفو الدولية الولايات المتحدة لإجراء تحقيقاتها خلال حملتها السنوية لحقوق الإنسان. وانتقاد الولايات المتحدة الدول الأخرى بسبب سجلها لحقوق الإنسان بينما تخضع هي نفسها للتحقيق شبيه بحالة من يصدق عليه المثل: "رمتني بدائها وانسلّت".

١٦٣ - **السيد الحميدي** (العراق): قال إن ممثلي كندا ونيوزيلندا على وجه الخصوص تحدثا عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، غير أن حديثهما كان مجرد تكرار ممل لاتهامات المقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في العراق التي فندها وفد العراق خلال مناقشة تقرير المقرر الخاص (A/53/433). والدعاية العدائية التي رددها الممثلان ذات دوافع سياسية، وهي ترمي إلى زعزعة وحدة العراق السياسية والوطنية وتغيير النظام العراقي. وهذا القصد لا صلة له بتاتا بحالة حقوق الإنسان في العراق.

١٦٤ - **السيد تيكلي** (إريتريا): قال إن الاتهامات بالاعتداء التي وجهت إلى إريتريا قد أجيب عليها إجابة مستفيضة في اللجنة الثالثة واللجنة الثانية والجمعية العامة. بيد أن ممثلة إثيوبيا أشارت إلى القصف الجوي الذي

قامت به إريتريا دون أن تذكر أن بلدها كان البادئ بتوجيه الضربات. وقد اعترف رئيس وزراء بلدها بذلك في مقابلة أجرتها معه هيئة الإذاعة البريطانية في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨. وقال إن مندوبة إثيوبيا اتهمت إريتريا باستهداف المدنيين، غير أن إريتريا دمرت طائرات نفاثة من طراز ميج ومروحيات مقاتلة وطائرة نقل، وهي أهداف يصعب وصفها بأنها معدات مدرسية، وذلك في القصف الذي قامت به إريتريا ردا على إثيوبيا.

١٦٥ - واستطرد يقول إن الاتهامات الموجهة إلى إريتريا بطرد الإثيوبيين منها باطلة، وتحدى مندوبة إثيوبيا أن تثبت أن التقارير التي أعدتها بعثات الاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان مختلقة.

١٦٦ - وأردف يقول إن الكتيب والورقة اللذين قدمهما وفد إثيوبيا عن الفظائع التي زعم أن إريتريا ارتكبتها لا يساوي في قيمتها الورق الذي كتبا عليه، فهما من صنع جهاز الدعاية المشؤوم الموروث عن النظام العسكري السابق، ولم تقم بإعدادهما أطراف ثالثة مستقلة، خلافا للتقرير المتعلق بطرد الإريتريين الواسع النطاق من إثيوبيا والملحق بالوثيقة A/53/494-S/1998/949. والادعاءات الواردة في الكتيب والورقة باطلة وبطلانها بيّن. كما أن خطابات الشكوى المزعومة المقدمة إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان لفقتها حكومة إثيوبيا ردا على شجب انتهاكها لحقوق الإنسان للإريتريين وللإثيوبيين من أصل إريتري.

١٦٧ - وعلاوة على ذلك، قال إن وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى بشأن النزاع بين إريتريا وإثيوبيا الذي اجتمع في واغادوغو، قد أصدر، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بيانا صحفيا أخبر فيه عن اعتماد مجموعة من المقترحات التي تشكل عناصر لاتفاقية إطارية للتسوية السلمية للنزاع بين إثيوبيا وإريتريا. ومع ذلك، ادعى وزير خارجية إثيوبيا أن منظمة الوحدة الأفريقية دعت إلى انسحاب القوات الإريترية من منطقة بادمي. وقد أصدرت الحكومة الإريترية، من جانبها، بيانا انعكس فيه ما ورد في نشرة منظمة الوحدة الأفريقية الصحفية، واعترف بأن هذه المنظمة قد دعت كلا الطرفين إلى دراسة النقاط المقدمة إليهما. وعلى الوفود أن تقرر أي الحكومتين أجدر بالتصديق.

١٦٨ - وأردف يقول إن ادعاء الحكومة الإثيوبية بأن الإريتريين والإثيوبيين من أصل إريتري الذين انتهكت هي حقوق الإنسان الخاصة بهم جواسيس قد تلقى من قبل الرد الكافي له. وقد اتهم ممثل إثيوبيا أيضا إريتريا باستهداف المدنيين، وهو اتهام أبعد ما يكون عن الحقيقة. ودعا الأمم المتحدة، أو أي منظمة أخرى، إلى إرسال فرق للتثبت من الحقائق في بلده، وتحدى حكومة إثيوبيا أن توجه دعوة مماثلة. واقترح أن تقارن الوفود بين سجل إريتريا في ميدان حقوق الإنسان منذ استقلالها عام ١٩٩٣ وسجل إثيوبيا خلال هذه الفترة نفسها، وأن ترجع أيضا إلى التقارير الصادرة عن رقيب حقوق الإنسان وعن وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

١٦٩ - **السيد راستام** (ماليزيا): قال إن الوفود التي درجت على الإشارة إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها بلدان أخرى كثيرة غير بلدانها هي قد أثارت فضوله. فعلى سبيل المثال، زعم مندوب كندا أن حكومة ماليزيا تعتقل المعارضين السياسيين وغيرهم دون محاكمة، وأنها قيدت حرية التعبير بموجب قانون الأمن الداخلي. وهذا القانون قد سنّه البرلمان الماليزي مثلما يحق لأي دولة أن تفعل، في إطار الجهود التي يبذلها لضمان الأمن الوطني

حماية للمواطنين. وقد استدعت الحالة الأمنية المنذرة بالخطر في ماليزيا والناجمة عن الإرهاب الشيوعي وعن التمرد طوال خمسة عقود إصدار هذا القانون. وقد انتهت هذه الحالة باستسلام من تبقى من الإرهابيين الشيوعيين في عام ١٩٨٩. ويُعزى ذلك، إلى حد بعيد، إلى تطبيق هذا القانون تطبيقا فعالا.

١٧٠ - وأضاف أن هذا الصك لا يستخدم للحد من حرية التعبير أو التجمع، بل يقع تحت طائلته من يسيئون استخدام هذه الحقوق لتهديد استقرار وأمن مجتمع ماليزيا المتعدد الأجناس والديانات. وتستوجب حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي مسؤوليات معينة، كما أن من يشيعون العنف والاضطراب الاجتماعي يجب أن يكونوا مسائلين عن أعمالهم. ولا بد من أن تكون الحكومة قادرة على التصرف بسرعة وفعالية، وخاصة في حالة ظهور أخطار تهدد الأمن الوطني.

١٧١ - وفي ما يتعلق بالقلق الذي عبَّر عنه ممثل كندا بشأن معاملة رئيس وزراء ماليزيا السابق، قال إن حكومته تدين الأعمال الوحشية للشرطة أينما تم ارتكابها وأنها أمرت بإجراء تحقيق مستقل ونزيه في الموضوع.

١٧٢ - **السيدة بانغ** (سنغافورة): قالت إن مندوب كندا أبدى ملاحظات عن استخدام الصين لعقوبة الإعدام على نطاق واسع. وأشارت، في هذا الصدد، إلى الملاحظات التي كان وفدها هي قد أبداها في اجتماع سابق في إطار ممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل النرويج باسم الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة به. وقالت إن القانون الدولي لا يحظر عقوبة الإعدام، فالمادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يعترف بصفة محددة، بحق الدول في توقيع عقوبة الاعدام في الجرائم البالغة الخطورة طالما نفذت هذه العقوبة وفق الضمانات المعترف بها دوليا. وهذه المسألة من المسائل التي لا بد أن تتفق الدول على أن تختلف بشأنها، وطالما سعت بعض الدول إلى فرض النظم الخاصة بها على الدول الأخرى، ستظل سنغافورة في جانب هذه الدول الأخرى في الدفاع بشدة عن نظامها القضائي ونظامها للعقوبات.

١٧٣ - **السيد أردا** (تركيا): قال إن المزاعم التي يقدمها ممثل اليونان سنويا تمثل سوء استعمال لوقت اللجنة ولصبرها. فقد تم تقسيم قبرص قبل ٢٥ عاما خلت عندما حاول الزعماء القبارصة اليونانيون، بتشجيع معلن ودعم من الحكومة اليونانية، تغيير وضع دستوري أنشأته معاهدات دولية، وبدأوا حملة دموية للتطهير العرقي؛ متسببين بذلك في تقسيم الجزيرة. وفي عام ١٩٧٤، قامت الحكومة اليونانية بمحاولة ثانية لضم قبرص. وبالنظر إلى أن تلك الحكومة مسؤولة مباشرة عن تلك الأحداث، فمن العسير أن يدرك المرء كيف يمكن لممثل اليونان اتهام تركيا بأنها مسؤولة عن هذه الحالة في قبرص.

١٧٤ - واستطرد يقول إن البيان الذي أدلى به ممثل اليونان حافل بالتحريفات وأنصاف الحقائق، فالحكومة اليونانية، بوصفها ضامنا، تدرك تمام الإدراك أن التدخل التركي في عام ١٩٧٤ تم وفقا لحقوق تركيا وواجباتها بموجب معاهدة الضمان. ولولا ذلك التدخل، لما اختلف مصير القبارصة الأتراك عن مصير البوسنيين. ويعكس البيان الذي أدلى به ممثل اليونان، من حيث لهجته وأسلوبه ومحتواه، السياسة الاستحواذية - القسرية التي تتبعها اليونان مع تركيا والتي لها، مع الأسف، انعكاسات بالنسبة لشعب اليونان. وحسب دراسة استقصائية أجريت في الآونة الأخيرة، فإن ٢١ في المائة فقط من السكان اليونانيين يعتبر التسامح فضيلة ينبغي للآباء أن يغرسوها

في نفوس أبنائهم، وهي أقل نسبة في كل بلدان الاتحاد الأوروبي. وقد أظهرت الدراسة أيضا أن أغلب اليونانيين يمقتون الأتراك والألبانيين واليهود والغجر. وهذه الاحصاءات تثير الجزع في سياق التحضيرات الحالية لعقد مؤتمر عالمي عن العنصرية.

١٧٥ - **السيدة سينيغيورغيس** (إثيوبيا): قالت إن ممثل إريتريا يسعى إلى إثارة البلبلة بتقديم اتهامات باطلة بوقوع انتهاكات حقوق الإنسان ضد الإريتريين الذين يعيشون في إثيوبيا. فقد تم التحقق، بصفة مستقلة، من انتهاك حكومة إريتريا حقوق الإنسان للإثيوبيين الذين يعيشون في الجزء المحتل من إثيوبيا وفي إريتريا نفسها. فقبل أسبوع فقط، أصدرت منظمة الوحدة الأفريقية بيانا صحفيا دعت فيه إلى انسحاب إريتريا من تلك الأراضي، كما أن هناك كثيرا من التقارير عن عمليات التفتيش والضرب والتعذيب والاغتصاب والقتل المنهجية. وقد ادعت حكومة إريتريا أنها سمحت للمراقبين الأجانب برصد حالة حقوق الإنسان للإثيوبيين في إريتريا، غير أن هؤلاء المراقبين لم يؤذن لهم بالدخول إلا بعد فوات الأوان وسمح لهم بالتحدث مع الأشخاص المرتبطين بالحكومة فقط. وقد بدأت كل الانتهاكات مع غزو إريتريا إثيوبيا واستمرت بسبب رفضها الانسحاب.

١٧٦ - ولمزيد من المعلومات، أحالت الوفود إلى الدراسة المرفقة بالوثيقة A/53/528-S/1998/981. وقالت إن محاولات ممثل إريتريا التشكيك في صحة الوثيقة التي تشهد بانتهاكاتها حقوق الانسان للإثيوبيين هي مثال لرفض هذه الحكومة المتغطرس تحمل مسؤولية أفعالها.

١٧٧ - **السيد زاخيوس** (قبرص): قال إن ممثل تركيا، على بلاغته، يقيم دفعه على أساس ضعيف. فقد أدانت جميع المنظمات الدولية غزو تركيا واحتلالها بلدا صغيرا أعزل هو قبرص، كما أن هذا الغزو والاحتلال يتعارض مع القانون الدولي ومع ميثاق الأمم المتحدة. ويعلم الجميع سجل حكومة تركيا القاتم في مجال حقوق الإنسان الذي تشهد عليه سوء معاملتها للأقليات وأحكام الاعدام الفورية وحالات الاختفاء القسرية وتدمير القرى المقهورة تدميرا تاما وسجن قادة المعارضة والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

١٧٨ - وأضاف أن المندوب التركي لم يرد على الأدلة المحكمة التوثيق على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها بلده في أعقاب احتلاله قبرص. فهو، شأنه شأن جميع ممثلي تركيا، لديه نزوع نحو الذاكرة الانتقائية، فقد أشار إلى الماضي فقط، ناسيا أن كلا الطرفين قد يرتكب تجاوزات في حالات النزاع، بل إنهما قد فعلا ذلك. وقد اعترفت حكومته بهذه الحقيقة. وحث الحكومة التركية على أن تحذو حذوها عوضا عن السعي الى اجتذاب الدعم لخططها التوسعية ومحاولة ضمان الاعتراف بالكيانات الانفصالية التي اصطنعتها في شمال قبرص وأبقتها في السلطة عن طريق نشر القوات التركية.

١٧٩ - وأكد، في الختام، أن شعب بلده لن يستسلم أبدا للاحتلال التركي لقبرص، ولكن يده ستظل دائما ممدودة للصداقة والتعاون والتفهم لمواطنيهم من القبارصة الأتراك الذين يأملون في العيش معهم في مجتمع متسامح متعدد الثقافات كما كان الحال في الماضي. ولدى قبرص الكثير الذي تمنحه لجميع مواطنيها وبوسعها أن تكون جسرا لتحسين العلاقات بين اليونان وتركيا إذا تخلت الحكومة التركية عن سياساتها البالية القائمة على الاحتلال وتهديد سيادة جيرانها وسلامة أراضيهم.

١٨٠ - **السيد روكاناس** (اليونان): قال إن ممثل قبرص قد وصف الحالة في ذلك البلد وصفا بليغا. فسجل تركيا السحيق في مجال حقوق الإنسان لا في قبرص وحدها بل في ما يتعلق أيضا بالأكراد والأرمن واليهود والأقليات الأخرى يضع ممثلها في بيت من الزجاج خليق به ألا يرشق منه الناس بالحجارة. وتفضل حكومته أن تبحث عن الالهام في مكان آخر.

١٨١ - **السيد تيكلي** (إريتريا): قال إنه ليس وحيدا في توجيه الاتهامات إلى حكومة إثيوبيا، فقد أبدى المفوض السامي لحقوق الإنسان والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس وزراء السويد ومنظمة العفو الدولية ملاحظات مماثلة. وبعد أن تلا على الأسماع النشرة الصحفية الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية التي أشار إليها ممثل إريتريا، اقترح أن يقوم مراقبون بزيارة البلدين لتقييم الحالة. فإثيوبيا تشهد توترات إثنية ودينية وسياسية خطيرة. وتساءل عما إذا كان المجتمع الدولي سينتظر حتى تنقل شاشات التلفزيون صور الدماء والجثث قبل القيام بعمل. وقد بلغت سياسة إثيوبيا الرامية إلى التطهير العرقي حدا مذهلا وأصبحت تشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين.

١٨٢ - **السيد أردا** (تركيا): قال إن تركيا تعتز بتقاليد التسامح فيها. وقد كرر اليونانيون واليونانيون القبارصة الذين هم مسؤولون عن جميع المصائب التي تعاني منها قبرص منذ عام ١٩٦٣، مرة أخرى ادعاءاتهم الصلفة والتي لا أساس لها ضد بلده. وقد أوضحت الحالة الذهنية التي عبر عنها بيان ممثل اليونان لماذا لا يتفاهم القبارصة اليونانيون مع القبارصة الأتراك أو يعيشون معهم في سلام وعلى قدم المساواة. فالواقعية والاعتراف بأن القبارصة اليونانيين انفردوا بإدارة جنوب قبرص منذ عام ١٩٦٣ شرطان أساسيان لتشكيل مستقبل قبرص. فقبرص يقطنها اليوم شعبان يتمتعان بالسيادة، لكل منهما لغته وثقافته ودينه، وهناك نظامان ديمقراطيان وبنيتان قانونيتان ودولتان منفصلتان.

١٨٣ - **السيد شو ميونغ نام** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): ذكر أن وفده لا يرى ما يدعوه إلى التعليق على ادعاءات ممثل كندا الموجهة إلى حكومته، فهي اختلاق لا جديد فيه ولا صلة له بحقوق الإنسان وهي، فضلا عن ذلك، مجرد تكرار للبيان الذي أدلى به وفد كندا في السنة السابقة. وحذر الحكومة الكندية من أنها ستواجه العواقب إن هي لم تكف فورا عن سوء استغلال المسائل الإنسانية لدعايتها السياسية الكالحة ضد بلده.

١٨٤ - **السيدة سينيغيورغيس** (إثيوبيا): قالت إن ممثل إريتريا لم يعقد جلسة إحاطة نيابة عن المفوضة السامية لحقوق الإنسان أو الأمين العام للأمم المتحدة، فهما قادران على الإدلاء بآرائهما بنفسها. وقالت إنها يسرها أن تبلغ اللجنة بأن في بلدها منظمات لحقوق الإنسان وصحفا حرة للتعبير عن ما تراه من آراء. والحالة في عام ١٩٩٦ والتقارير المتعلقة بها لا صلة لها بالمناقشة الحالية. وإذا وجد ممثل إريتريا الحقيقة مؤلمة فذلك ليس ذنبها هي.

١٨٥ - وأردفت تقول إن العالم يعرف أن إريتريا هي التي غزت إثيوبيا واحتلت جزءا من أراضيها وهو أمر قد تحققت منه أطراف ثالثة. وقد طلبت هيئات دولية عديدة من الحكومة الاريترية أن تنسحب. وقدم البيان الصحفي الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية مقترحا بالسلام إلى طرفي النزاع وطلب من إريتريا الانسحاب من بادمي والمناطق المجاورة لها.

١٨٦ - **السيد زاخيوس** (قبرص): قال إن حكومته تؤيد مواقف مجلس الأمن وتساءل عما إذا كانت الحكومة التركية ستقول ذلك أيضا. والحقيقة الوحيدة في قبرص هي غزو تركيا والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان للقبارصة. وطالما ظلت تركيا تتدخل في شؤون قبرص الداخلية، فستستمر معاناة القبارصة الأتراك واليونانيين. ومما يثير الأسف أن ثلث السكان القبارصة الأتراك قد هربوا من الجزء المحتل من قبرص. ولم يبد أحد الاستعداد لقبول وجود نظام تركي صوري في المنطقة المحتلة، وذلك انتهاكا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن.

١٨٧ - **السيد روكاناس** (اليونان): قال إنه ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل قبرص لتوه، فحالة انتهاكات حقوق الإنسان التي وصفها في البيان السابق الذي أدلى به هو ناجمة عن غزو تركيا لقبرص. ولو أن تركيا وفت بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بحرية وكفت عن الجهود التي تبذلها لعرقلة التقدم نحو تسوية معقولة لمسألة قبرص من خلال المفاوضات، لأدى ذلك لا إلى تعزيز مصداقيتها فحسب بل مصداقية المجتمع الدولي والأمم المتحدة بصفة خاصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠